E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1996/74
19 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: النظر في تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن دورته السنوية لعام ١٩٩٦

* E/1996/100.

96-15419 270696 280696

أولا - تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجزء الأول

متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٤٤/٢١١ و٤٧/١٩٩ و ٥٠/١٢٠

أولا - مقدمة

١ - يستند قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠ إلى القرارين السابقين ٤٧/١٩٩ و٤٤/٢١١. وفي هذا الجزء من التقرير، يجري تناول المجالات الرئيسية الثلاثة التالية المشتركة بين هذه القرارات من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي: (أ) التنسيق؛ (ب) والمسائل البرنامجية؛ (ج) ومسائل الإدارة وشؤون الموظفين والشؤون المالية.

ثانيا - التنسيق

ألف - نظام المنسق المقيم

٢ - خلال الفترة المقدم عنها التقرير، ووفقا لرغبات المجلس التنفيذي، التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر بتنفيذ وتعزيز نظام المنسق المقيم، الذي ينظر إليه كأداة من أقيم الأدوات التي تخدم مستقبل منظومة الأمم المتحدة. وأكد المجلس من جديد في قراريه ٩٥/٢٢ و ٩٥/٢٣ على مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتمثلة في مساعدة منظومة الأمم المتحدة لكي تصبح قوة أشد وأكثر اتحادا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وعبَّر المجلس عن هذه المهمة بأسلوب عملي عن طريق تخصيص نسبة إضافية قدرها ١,٧ في المائة من مجموع الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم منظومة الأمم المتحدة وتنسيق المعونة. ويخصص هذا المبلغ من أجل مرفق جديد لتقديم الدعم البرنامجي للمنسق المقيم إلى جانب النسبة الموفرة بالفعل لدعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة التي تبلغ ٤,٣ في المائة من مجموع الموارد. ويوفر المرفق الجديد فرصا استثنائية في مجالين هما: (أ) ضمان أن تكون برامج الأمم المتحدة منسقة ومتماسكة على الصعيد القطري وتعبئة الموارد اللازمة لذلك، (ب) واستكشاف طرق مبتكرة لزيادة ترشيد الخدمات الإدارية على أساس مشترك فيما بين الوكالات. ويتناول الجزء الرابع من هذه الوثيقة مسألة نظام المنسق المقيم في حالات الطوارئ المعقدة.

٣ - ووفقا لما ورد في تقارير سابقة، فتح باب التعيين في منصب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة/ الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق ترتيبات توسيع نطاق عملية الاختيار، أمام كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ وقد عيّن حتى الآن تسعة منسقين مقيمين مباشرة من منظمات أخرى بالأمم المتحدة، أساسا من أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بلغ مجموع المنسقين المقيمين الذين يشغلون هذا المنصب وجاؤوا مباشرة من وكالة أخرى غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو عملوا في وكالة أخرى غير البرنامج الإنمائي ٤٥ منسقا مقيما من بين المنسقين

المقيمين البالغ عددهم ١١٥ منسقا مقيما. وبذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهدا خاصا لتعيين أشخاص من خارج البرنامج. ومن الضروري أن تبذل الوكالات المهتمة كل جهد ممكن لتقديم أفضل ما يمكن من المرشحين لشغل مناصب المنسقين المقيمين الشاغرة مع أخذ موجز مواصفات الوظيفة في الحسبان. وعملا بالفقرة ٣٧ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، سيبذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مزيدا من الجهود لوضع موجز وظيفي خاص بالتشاور مع الحكومات الوطنية قبل أن تبدأ عملية التعيين.

٤ - وتحظى عملية تحديد الاختصاصات الرئيسية للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة/الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باهتمام خاص. وقد وضع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجز يضم التعيينات السنوية لجميع المنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين الذين شغلوا المنصب لأول مرة، ركّز على الأدوار والمسؤوليات والخضوع للمساءلة. وفي أيار/مايو ١٩٩٥ نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز تورينو التابع لمنظمة العمل الدولية، بالتشاور مع أمانة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، حلقة عمل على مستوى متقدم عن وضع برامج وخدمات تستند إلى السياسات لبلوغ أغراض التنمية حضرها منسقون مقيمون وممثلون مقيمون ذوو خبرة. ومن المقرر عقد الحلقة الدراسية الثالثة في سلسلة الحلقات الدراسية هذه في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد فتح باب هذا البرنامج الناجح كي يشترك فيه الفريق الاستشاري المعني بالسياسات ووكالات أخرى. ومن المسقط أن يكون المنسقون المقيمون/الممثلون المقيمون الحاليون قد اشتركوا جميعهم تقريبا في حلقة دراسية واحدة على الأقل من هذه الحلقات بحلول نهاية عام ١٩٩٦. وأثناء عام ١٩٩٦، يعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء استعراض شامل لاختصاصات المنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين.

باء - متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية

٥ - تولى مدير البرنامج، بوصفه المنسق الخاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مساعدة الأمين العام في ضمان إجراء متابعة فعالة على المستوى المشترك بين الوكالات للمؤتمرات الدولية في سياق لجنة التنسيق الإدارية. وقررت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٥، أن تنشئ ثلاث فرق عمل مشتركة بين الوكالات ستتبع نهجا متعدد القطاعات وشاملا لعدة مجالات لمتابعة المؤتمرات. ونُظمت فرق العمل على أساس مواضيع شملتها عدة مؤتمرات بدلا من أن تقسم على أساس كل مؤتمر على حدة. وتتناول فرق العمل الثلاث ما يلي: (أ) تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع؛ (ب) وتوفير العمالة الكاملة وسبل العيش المستدامة للجميع؛ (ج) وتهيئة بيئة تتيح تحقيق التنمية المستدامة التي ترتكز إلى البشر. وابتداء، يرأس صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي فرق العمل الثلاث على التوالي. وستسعى فرق العمل إلى تقديم مخرجات ملموسة مثل مقترحات برنامجية ومبادئ توجيهية محددة مشتركة أو متكاملة إلى المنسقين المقيمين. وقد قامت بالفعل فرقة العمل الأولى، التي تحولت من فرقة العمل التي تشكلت في وقت سابق وكانت معنية بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بتقديم مجموعة مبادئ توجيهية إلى نظام المنسق المقيم عن تدابير المتابعة العملية لهذا المؤتمر. وبعد موافقة الجمعية العامة على نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، اقترح الأمين العام على أعضاء لجنة البرنامج

والتنسيق إنشاء فرقة عمل رابعة معنية بتمكين المرأة والنهوض بها. وكتب مدير البرنامج إلى المنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين يمدهم بتوجيهات تتعلق بالمتابعة على الصعيد القطري تستند إلى النتائج التي توصلت إليها لجنة التنسيق الإدارية.

جيم - التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٦ - في عام ١٩٩٥، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية في إنشاء فرقة عمل لتعزيز التعاون في ستة مجالات: (أ) آليات التنسيق على الصعيد الإقليمي؛ (ب) وتحليل السياسات والمجالات المحددة للتعاون؛ (ج) وإدماج البعد الإقليمي في مذكرات الاستراتيجية القطرية؛ (د) وإنشاء آليات لتبادل المعلومات في اتجاهين؛ (هـ) ودراسة طرائق تنفيذ البرامج الإقليمية؛ (و) وآليات التعاون بشأن استراتيجيات تعبئة الموارد. ويرأس مدير البرنامج المعاون فرقة العمل وهي تضم كبار موظفي اللجان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعمل فرقة العمل على ضمان إجراء استعراض عالمي للتعاون الجاري بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية، وقدمت دفعة إضافية للتعاون على مستوى العمل.

٧ - ويعقد الأمناء التنفيذيون للجان الاقتصادية الإقليمية اجتماعات تنسيق دورية لكيانات ووكالات الأمم المتحدة التي تضطلع بأنشطة على الصعيد الإقليمي. وقد اشتركت المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه الاجتماعات.

ثالثا - مسائل البرمجة

ألف - مذكرة الاستراتيجية القطرية

٨ - ما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم، من خلال مرفقه لدعم نظام المنسقين المقيمين، بمساندة هؤلاء المنسقين فيما يتصل بمساعدتهم للحكومات، عند الطلب، في إعداد مذكرات الاستراتيجية القطرية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، كان الوضع كما يلي فيما يتعلق بعدد من البلدان يبلغ ١٥١: أنجزت مذكرات الاستراتيجية القطرية واعتمدت من قبل الحكومات في ٩ بلدان؛ وثمة مشروع نهائي للمذكرة يتعرض في الوقت الراهن لنظر الحكومة كيما تعتمده في ٨ بلدان؛ كما أعدت مشاريع مبدئية للمذكرة في ٧ بلدان؛ ومن المتوقع أن تنجز هذه المذكرة عما قريب في ١٩ بلدا آخر. وعملية المذكرة في مرحلة أولية تماما في ٤٣ بلدا. وفي ٣٩ بلدا، لم تقم الحكومة بعد باتخاذ قرار نهائي بشأن وضع هذه المذكرة. وفي ستة بلدان، قررت الحكومة ألا تسعى لوضعها.

باء - التوفيق

٩ - في إطار الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، يلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ترأس الفريق الفرعي المعني بالتوفيق بين التنفيذ البرنامجي والإدارة القطرية، منذ عام ١٩٩٥. وصندوق الأمم المتحدة للسكان قد ترأس أيضا، منذ عام ١٩٩٥، الفريق الفرعي المعني بأساليب البرمجة. وخلال عام ١٩٩٥، كان ثمة تعجيل في الجهود المبذولة داخل هذين الفريقين الفرعيين من أجل الإتيان بنتائج محددة. وفيما يتصل بالتوفيق بين دورات البرمجة، يلاحظ أن الفريق الفرعي قد قسم بلدان البرامج إلى أربع فئات: (أ) بلدان تم بالفعل فيها التوفيق بين هذه الدورات لدى أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات؛ (ب) بلدان تم الاتفاق فيها على التوفيق بين دورات البرمجة بحلول عام ١٩٩٩؛ (ج) بلدان يحتمل فيها أن يضطلع بالتوفيق اللازم؛ (د) بلدان تشكل حالات خاصة.

١٠ - والأرقام الحالية تقول بأن هناك ما مجموعه ٢٧ بلدا في الفئة (أ)؛ و ٤٥ في الفئة (ب) و ٢٤ بلدا في الفئة (ج) و ٧ بلدان في الفئة (د). وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى، في البلدان المنتمية إلى الفئتين (ب) و (ج)، إلى كفالة تنفيذ دورات تتسم بالتوفيق فيما بينها، وذلك من خلال نظام الممثلين المقيمين. وأساليب البرمجة الجديدة لدى البرنامج الإنمائي تفرق بين الدورة البرنامجية (التي تتحدد أساسا بناء على فترة التخطيط عند الحكومات) والدورة المالية التي تشكل دورة متجددة مدتها ثلاث سنوات. ومن الملاحظ، من حيث المبدأ، أن كافة الصناديق والبرامج يجب أن تكون في وضع يسمح لها بالتوفيق بين دوراتها البرنامجية وفترات التخطيط الحكومية بصورة مستقلة عن دورتها المالية الخاصة بها.

١١ - وثمة دليل مشترك للفريق الاستشاري عن التوفيق بين إجراءات البرمجة يجري إعداده على النحو الموصى به في قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. وفي هذا السياق، يلاحظ أن الفريق الفرعي المعني بالتوفيق بين إجراءات البرمجة والتابع للفريق الاستشاري قد أحرز تقدما ما في بعض المجالات من قبيل وضع مبادئ توجيهية مشتركة على صعيد الرصد والتقييم، وتحديد استراتيجية للتقييمات القطرية المشتركة وقواعد البيانات المشتركة الخاصة بالبرمجة. وهناك، مع هذا، عدد من التحديات العملية التي ما زال يتعين التغلب عليها. ومن أمثلة ذلك، أن أعضاء الفريق الاستشاري لا يقومون جميعا بتوفير المساعدة اللازمة، في صورة مشاريع أو برامج مستقلة، مما يعني صعوبة الأخذ على نحو دائم بإجراءات برنامجية أو مشاريعية موحدة. ومع هذا، فإن نهج الوحدة البنائية، الذي يتبع حاليا، يتوقع له أن يؤدي إلى وضع مبادئ توجيهية محددة في المجالات التي تصلح لذلك.

جيم - النهج البرنامجي

١٢ - والنهج البرنامجي مطلوب من قبل الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وذلك في نفس فترة بداية الدورة الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦) تقريبا. وقبيل ذلك الوقت، كانت هناك بالفعل مبادئ توجيهية واضحة، ومن الملاحظ، في إطار فترة الإعداد المتوسطة، أن غالبية البرامج القطرية

قد سبق لها أن خصصت مواردها لمشاريع جديدة وإن كانت تقليدية، وكذلك لمشاريع قديمة مرحلة من دورة البرمجة الرابعة. ومن ثم، فإن هذه الغالبية من البرامج، التي تعرضت لاستعراضات في منتصف المدة، قد ظلت إلى حد كبير ذات وجهة مشاريعية. ورغم ذلك، فإنها تتسم بحسن التركيز وبانخفاض عدد مجالات اهتمامها (أربعة في المتوسط) بالقياس إلى حالتها في الدورة الرابعة. وثمة خطوة أخرى قد تحققت للأخذ بالنهج القطري، وذلك من خلال توحيد المشاريع الصغيرة وإعادة تجميع الأنشطة المشاريعية حول مواضيع وقطاعات بعينها من أجل تعزيز الأثر البرنامجي، مما أدى إلى حدوث تخفيض شامل في تلك الظاهرة التاريخية المتعلقة بـ "تناثر المشاريع".

١٣ - وبالتالي، فإن الاتجاه نحو تطبيق نهج برنامجي رسمي قد كان أكثر نجاحا فيما يتصل بالبرامج التي وضعت في وقت لاحق في الدورة الخامسة. وكان ثمة تقدم كبير، على سبيل المثال، في أثيوبيا واندونيسيا ومصر ونيجيريا والهند. ومع هذا، فقد ظهرت بعض المشاكل المفاهيمية والتشغيلية أثناء فترة المراقبة والملاحظة الشاملة. فالأولويات الوطنية والبرامج الوطنية، على سبيل المثال، نادرا ما كانت موضع صياغة بالأسلوب الوارد في النهج البرنامجي وبمستوى التفصيل المحدد فيه، حيث أن هذا النهج يتضمن من منطلق تعريفه تعددية القطاعات كما أنه يتطلب تنسيقات واتصالات فيما بين الوزارات. ومن الضروري، بناء على ذلك، أن تكون هناك مرونة في تفسير وتطبيق طريقة النهج البرنامجي.

١٤ - وثمة عدد ضئيل من الحكومات ما زال ينظر بحذر إلى القيمة المضافة للنهج البرنامجي إزاء الاضطلاع بمشروع تقليدي كبير، على سبيل المثال، بالنظر إلى ارتفاع تكاليفه (الصياغة والإدارة ووقت الموظفين)، وخاصة في سياق التخفيضات الشاملة بالميزانيات الإدارية. وبعض البلدان قد أبدى تشككه في مدى أهمية النهج البرنامجي كأداة لتعبئة الموارد: فهذه البلدان لم تنجح بصفة عامة في اجتذاب موارد إضافية من خلال هذا الأسلوب. وهذا يشير، على نحو واضح، إلى أنه، مع أخذ كل الاعتبارات في الحسبان، ما زالت غالبية المانحين تفضل، فيما يبدو، أن تعمل في نطاق هياكلها الخاصة بها.

١٥ - وبغية تيسير فهم واتباع النهج البرنامجي في البرمجة القطرية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد مبادئ توجيهية لوثائق الدعم البرنامجي/ترتيبات تنفيذ الدعم البرنامجي (١٩٩٣)، وهي مجموعة مواد تدريبية تتضمن "فيديو" للتدريب (١٩٩٤)، كما أن البرنامج قد أسهم في أعمال وضع مبادئ توجيهية للرصد والتقييم بشأن النهج البرنامجي من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. والبرنامج الإنمائي يتعاون أيضا مع مركز منظمة العمل الدولية في تورينو واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية في إعداد مجموعة تدريبية لنهج برنامجي عام، كيما تستخدم من قبل نظام الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الأخرى المعنية. والبرنامج الإنمائي يقوم حاليا بإجراء تقييم لما مر به من تجربة شاملة في مجال تطبيق النهـــج البرنامجي، وسينشر عما قريب مجموعة منقحة عن هذا الأسلوب.

دال - وضع مبادئ توجيهية موحدة على الصعيد الميداني فيما يتعلق بتعيين وتدريب وأجور موظفي المشاريع الوطنية

١٦ - متابعة لما ورد في الفقرة ٢٦ من القرار ١٢٠/٥٠، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هو وسائر الشركاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، في إطار الفريق الفرعي المعني بالتوفيق بين إجراءات البرمجة على وضع هذه المبادئ التوجيهية العامة، في ضوء جداول وممارسات الأجور المطبقة على الموظفين الفنيين الوطنيين في المكاتب القطرية، ومع مراعاة مختلف اختصاصات موظفي المشاريع. وثمة فريق عامل بعينه من الأفرقة التابعة لهذا الفريق الفرعي قد وضع بالفعل مشروع مبادئ توجيهية بشان مسألة مستقلة، وهي مسألة المدفوعات المقدمة إلى الموظفين الحكوميين في سياق المشاريع. وليس من المتوقع أن تظهر أية مشاكل مفاهيمية عند تناول مسألة موظفي المشاريع، فهذه المسألة مشمولة بالفعل على نحو مستفيض بالإجراءات المتخذة على صعيد فرادى الصناديق والبرامج. والمهمة ذات الصلة تتمثل في تهيئة أساس مشترك فيما بين الإجراءات المتبعة لدى كل من هذه الصناديق والبرامج.

هاء - التنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية

١٧ - التنفيذ الوطني - أبلِغ، في الغالبية الساحقة لاستعراضات منتصف المدة للدورة الخامسة من البرامج القطرية، عن حدوث زيادة في عدد البرامج والمشاريع التي يضطلع بإدارتها في إطار أسلوب التنفيذ الوطني. وهذا الأسلوب مفيد في مجال تشجيع ملكية البرامج القطرية وإدماج التعاون الخارجي في البرامج الوطنية. وتضطلع المؤسسات الوطنية بصفة عامة بمسؤولية متزايدة فيما يخص تعيين موظفي المشاريع وتنسيب الحاصلين على منح دراسية وشراء المعدات والإدارة المالية وتقديم التقارير والاضطلاع بأنشطة التنفيذ الأخرى.

١٨ - وقد لوحظت، في نفس الوقت، بعض المشاكل الإدارية المتعلقة بهذا النهج، وذلك في عدد من استعراضات منتصف المدة. والخبرة العامة تفيد بأن الإجراءات الراهنة المتعلقة بتنفيذه تتسم بالصعوبة، لا سيما إذا قيست بالإجراءات الوطنية أو الإجراءات المتبعة لدى الشركاء الإنمائيين الآخرين. وقد أعرب عن قلق خاص بشأن ممارسة المطالبات الفصلية بسلف مالية، وما يصحب ذلك من تقارير عن النفقات، مما اعتبر، في تجربة بعض البلدان أنه مضيعة للوقت وخروجا عن الممارسات المحلية.

١٩ - وقد واجهت المكاتب القطرية والحكومات بصفة عامة هذه المشاكل الإدارية المتصلة بالتنفيذ الوطني بعدد من السبل. وثمة نهج، في هذا الصدد، قد تضمن زيادة توضيح إجراءات التنفيذ الوطني ومتطلبات المساءلة، وذلك من خلال القيام على نطاق واسع بتنظيم حلقات تدريبية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وكانت هناك نهج أخرى، وهذه قد شملت إنشاء وحدات خاصة للتنفيذ الوطني بحيث تمول من المشاريع (كما حدث في زامبيا والصين وفييت نام ولبنان ومصر وملاوي والهند، على سبيل المثال)؛ وإصدار مبادئ توجيهية للتنفيذ الوطني على صعيد بلد بعينه، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية القياسية التي وضعها

البرنامج الإنمائي؛ وتوفير دعم مباشر من قبل المكتب القطري التابع للبرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٠ - وقد أحاط مدير البرنامج علما بتجربة التنفيذ الوطني بصيغتها الواردة في عمليات استعراض منتصف المدة، ولا سيما ضرورة استعراض طبيعة وتواتر إجراءاته ومتطلباته من أجل تقريبها من الممارسات الوطنية وممارسات الشركاء الإنمائيين الآخرين، دون المساس بالمساءلة المالية والموضوعية. ولقد اضطلع بتقييم رسمي لأسلوب التنفيذ الوطني بشأن ١١ بلدا و ٣٥ مشروعا، وذلك في منتصف عام ١٩٩٥، وستراعى نتائج وتوصيات هذا التقييم مراعاة كاملة في عملية استكمال إجراءات ومتطلبات التنفيذ الوطني وكذلك فيما يتصل بجعل تنفيذ هذا الأسلوب وسيلة معززة لبناء القدرات ولتملك البلدان للأنشطة الإنمائية.

٢١ - تنمية القدرات - برز موضوع تنمية القدرات بوصفه الهدف الرئيسي لدى غالبية البرامج القطرية التي كانت محل استعراض منتصف المدة، باستثناء عدد قليل من البلدان التي اتجه اهتمامها إلى الدعم الإنساني، بما في ذلك توفير الدعم والخدمات على نحو مباشر، كما جرى على سبيل المثال في بوروندي ورواندا وهايتي.

٢٢ - وقد شجعت غالبية البرامج القطرية على الأخذ باستراتيجيات تقليدية فيما يتصل بتنمية القدرات، وخاصة توفير التدريب بكافة أشكاله المتنوعة - حلقات العمل، والحلقات الدراسية، والتدريب أثناء العمل، والزمالات، إلى جانب ندب موظفين دوليين لتدريب نظرائهم الوطنيين وتوفير خدمات مستمرة. وقد نجحت هذه النهج بصورة عامة في رفع مستوى المهارات لدى الأفراد والمؤسسات. ومع هذا، فقد أبلغ البرنامج الإنمائي أيضا بأن تنمية القدرات تشكل ظاهرة معقدة، وأنها تتطلب تفاعلات فيما بين أجهزة اتخاذ القرار بشتى المستويات المركزية والإقليمية ودون الإقليمية والمحلية. ومن ثم، فقد سعى البرنامج الإنمائي، في عدد من البرامج القطرية، إلى إشراك الجهات المستهدفة بالفائدة في أنشطة تنمية القدرات، وذلك كجزء من عملية تفويضها. وقد أبلغ عن الاضطلاع بجهود لاقت نجاحا خاصا في ميانمار والسودان، فيما يتصل بخطط تنمية المناطق، وكذلك في الأرجنتين وبيرو، فيما يتصل بتعزيز قدرة الحكومات الإقليمية والمحلية على وضع وتنفيذ وإدارة أنشطة التنمية.

٢٣ - كما أن العوائق المستمرة التي تواجه مسألة تنمية القدرات الوطنية على نحو مستدام في مجالات دعم البرنامج الإنمائي ما زالت تتمثل، بصفة عامة، بالبلدان الأقل كنموا في عدم وجود عدد ملموس من الموظفين الوطنيين المدربين على نحو مناسب، وارتفاع معدل دوران هؤلاء الموظفين، وعدم الوفاء بالالتزامات المخصصة للمشاريع، سواء كانت التزامات واردة في الميزانية أو التزامات عينية. وهذه العوائق التنفيذية ترجع إلى استمرار انعدام أو نقص البيئة التمكينية للقطاع العام، وخاصة عدم توفر نظم مناسبة للأجور والحوافز.

٢٤ - ويعلق البرنامج الإنمائي أهمية خاصة على قضايا تنمية القدرات الوطنية, وقد أصدر مؤخرا منشورا في هذا الشأن (بناء القدرات المستدامة: التحديات التي تواجه القطاع العام (١٩٩٤) بالاشتراك مع "معهد هارفارد للتنمية الدولية"). وهذا المنشور مفيد بصفة خاصة فيما يتصل بمساعدة المكاتب القطرية والحكومات في مجال التقييم المنتظم لقضايا ومتطلبات تنمية القدرات الوطنية، وكذلك في مجال وضع استراتيجيات ملائمة لمعالجتها. والبرنامج الإنمائي يتولى، بالإضافة إلى ذلك، مساندة الحكومات فيما تبذله من جهود من أجل تنفيذ الاصلاحات الإدارية الضرورية وتهيئة بيئة تمكينية للاضطلاع بتنمية القدرات على نحو مستدام.

واو - التقسيم المتفق عليه للعمل

٢٥ - يقوم البرنامج الإنمائي وسائر الصناديق والبرامج، في الوقت الراهن، بإعداد بيانات تتعلق بالمهام من أجل تقديمها لمجالس إدارة هذه الصناديق والبرامج، باعتبار ذلك وسيلة لتهيئة أساس تشريعي لزيادة تقسيم العمل على الصعيد القطري. وفي إطار الآلية الفرعية للجنة التنسيق الإدارية، يلاحظ أن فرق العمل المشتركة بين الوكالات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية تقوم أيضا، بصفة خاصة، بالمساعدة في تحديد تقسيم العمل في ضوء تعاونها بشأن مواضيع فنية محددة. وإسناد المسؤوليات لصناديق وبرامج ووكالات بعينها، في إطار هذه الآليات، يجري وفقا لما لدى كل منها من ميزات نسبية وولايات. وعملية إسناد المسؤوليات هذه تؤكد من جديد تلك الميزات النسبية والولايات المختلفة، ومن المتوقع لها أن تؤثر بشكل غير مباشر على التعاون الأعم فيما بين الصناديق والبرامج والوكالات.

رابعا - مسائل الإدارة وشؤون الموظفين والشؤون المالية

ألف - نظم المراجعة الإدارية، والمساءلة المتصلة بالمعونة

٢٦ - قام الفريق الفرعي المعني بالتوفيق بين التنفيذ البرنامجي والإدارة على الصعيد القطري، والتابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، بإسناد موضوع نظم المراجعة الإدارية إلى فريق عامل بعينه، ولقد اختتم هذا الفريق الآن ما لديه من مهام. وما فتئت هناك مشاورات دورية بين دوائر المراجعة الإدارية التابعة للصناديق والبرامـــج. وفي مجال نظم ونهج المراجعة الإدارية، تحقق توافق كبير في الآراء، ولا سيما فيما يتصل بمعايير إجراء المراجعة.

٢٧ - ولقد وضع إطار منسق للإدارة والمساءلة في مجال المعونة من خلال التعاون فيما بين عدد كبير من المانحين، فضلا عن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والبرنامج الانمائي يضطلع باستضافة الأمانة الشاملة المعنية بتنفيذ هذا الإطار. ولقد صيغت منهجية هذا الإطار في أعقاب مبادرة تتعلق به من قبل مجموعة من المانحين أثناء اجتماع لها بفيينا في عام ١٩٩٠. وهذه المنهجية تطالب بمزيد من التوحيد فيما يخص متطلبات المساءلة المتصلة بالمانحين، ولقد شكل فريق عامل لتقديم مقترحات محددة بشأن تنسيق

وتبسيط هذه المتطلبات. ويرد وصف أكثر تفصيلا لهذا الإطار في الفصل الثالث بالجزء الثالث من هذا التقرير.

باء - التدريب

٢٨ - اجتمع الفريق العامل المعني بالتدريب، والتابع للفريق الاستشاري المعني بالسياسات والذي يشكل جزءا من الفريق الفرعي المعني بشؤون الموظفين والتدريب، ست مرات فيما بين شهري نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩٥. ولقد تركزت الجهود ذات الصلة على أربعة مجالات: (أ) تبادل المعلومات بشأن التدريب في حالات الطوارئ؛ (ب) التدريب في ميدان التنمية والتنسيق؛ (ج) تقاسم المهام فيما يتصل باستحداث المواد؛ (د) دور التدريب في تعزيز التعاون الميداني. ومن حيث الاضطلاع بالتدريب على صعيد المنظومة من أجل دعم التنسيق ونظام المنسقين المقيمين، ما فتئ البرنامج الإنمائي يوفر دعما موضوعيا وماليا لبرامج محددة لدى مركز منظمة العمل الدولية بتورينو. ولقد نظمت حلقات تدريبية خاصة تتضمن حلقات بشأن النهج البرنامجي وبناء العمل الجماعي في إطار نظام المنسقين المقيمين، وبرامج للمنسقين المقيمين الأقدم وسائر الممثلين الميدانيين. وتقييمات هذه الأنشطة التدريبية كانت إيجابية بصفة عامة، ومن فوائدها الرئيسية أنها قد عززت الصلات الشخصية بين الأفرقة القطرية التي تتولى تيسير التعاون عند عودتها لمراكز عملها.

جيم - التوازن بين الجنسين في التعيينات

٢٩ - في عام ١٩٩٥، وضع البرنامج الإنمائي سياسة شاملة بشأن التوازن بين الجنسين. وهذه السياسة تتسم بثلاثة جوانب رئيسية: (أ) مساءلة الإدارة - حيث يعتبر المديرون مسؤولين عن تشجيع التوازن بين الجنسين؛ (ب) أهداف التوازن بين الجنسين فيما يتصل بكافة فئات موظفي الفئة الفنية؛ (ج) الثقافة التنظيمية - حيث تقترح وتوضع مبادرات تدريبية تتصل بالجنسين. وكان هناك اشتراك ودعم من البرنامج الإنمائي أيضا فيما يتصل بالعملية الاستشارية المشتركة بين الوكالات، التي اضطلع بها في عام ١٩٩٥، والتي انتهت ببيان مشترك للرؤساء التنفيذيين لأعضاء لجنة التنسيق الإدارية بشأن التوازن بين الجنسين، مما يشكل توافقا في الآراء بشأن هذه المسألة على صعيد المنظومة بأسرها.

دال - تحقيق اللامركزية

٣٠ - في العملية الجارية المتصلة بجعل البرنامج الإنمائي أكثر فعالية واستجابة، بدأ تحقيق اللامركزية من خلال زيادة تفويض السلطة، مصحوبة بالمساءلة، إلى المكاتب القطرية. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تعزيزا لمسؤولية الممثلين المقيمين فيما يخص مسائل الموظفين والشؤون المالية والإدارية. وتمشيا مع هذه التغييرات، قدمت أيضا تقييمات المشاريع/البرامج وخطط العمل واستعراضات البرامج القطرية في بيئة تتسم بمزيد من اللامركزية.

٣١ - وثمة مبادرة جديدة تستهدف استخدام المكاتب القطرية، التي اعتبرت مراكز للتجريب، بمثابة آلية رئيسية لتطبيق اللامركزية. وسيرتبط تفويض السلطة المتزايد ارتباطا وثيقا بإدخال آليات ونظم تفضي إلى تعزيز المساءلة وتحسين التعاون بين المقر والمكاتب القطرية، إلى جانب تكليف المقر بالقيام بدور داعم تنفيذي أكثر فعالية. والأنشطة ذات الصلة في هذا المضمار تتضمن تحديد سياسات واجراءات منقحة جديدة، واستحداث أدوات مساءلة إضافية، وإعادة تصميم العمليات الفنية لدى البرنامج الانمائي، واستحداث شبكات دعم إعلامي.

هاء - الأماكن والخدمات الإدارية المشتركة

٣٢ - منذ عام ١٩٩٥، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يترأس الفريق الفرعي المعني بالأماكن والخدمات المشتركة، والتابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. ومنذ شباط/فبراير ١٩٩٦، تتقاسم منظمتان أو أكثر من المنظمات الشريكة لدى الفريق الاستشاري أماكن مشتركة مع البرنامج الإنمائي في ٥٢ بلدا، وتشارك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ٢٧ موقعا. وفي العديد من هذه البلدان، تقوم منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة بالمشاركة في أماكن مشتركة (ومن أمثلة ذلك، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). واستنادا إلى الخطط الحالية لإدخال زيادة كبيرة في الأهداف المنشودة المتصلة بالأماكن والخدمات المشتركة، وفقا للفقرة ٤٧ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، ستشترك المنظمات المنضمة إلى الفريق الاستشاري في أماكن موحدة في ٦٨ بلدا على الأقل بحلول نهاية عام ١٩٩٧. ومن المتوقع لأعمال التشييد بموجب طريقة الإيجار/الشراء أن تتم، على نحو غالب، في أقل البلدان نموا، وفي كافة الحالات، يتوقع في نهاية فترة الإيجار أن تعود ملكية الأماكن إلى البلد المضيف على أن يكون من المفهوم أن منظمات الأمم المتحدة ستتمكن من استخدام هذه الأماكن دون دفع إيجار، وذلك على أساس دائم.

٣٣ - وفي عام ١٩٩٥، كانت قد أنجزت مشاريع تشييدية تتعلق ببناء أماكن مشتركة في أربعة بلدان، وثمة ثلاثة من هذه الأماكن مشغولة بالفعل وهي داخلة في الأماكن المشتركة المذكورة أعلاه والبالغ عددها ٥٢. ولقد وضع مشروع اقتراح، جرى تعميمه فيما بين الشركاء في الفريق الاستشاري، يقضي بإنشاء آلية مشتركة للرصد والإدارة فيما يتعلق بالأماكن والخدمات المشتركة، ومن شأن هذه الآلية أن توفر مزيدا من الكفاءة ووفورات الحجم وأن تؤدي إلى تجنب ازدواجية الجهود. وهذا المشروع يتوخى الحصول على مساهمات مالية من كافة المنظمات المشاركة، من أجل تعيين الموظفين اللازمين لوحدة إدارة مشتركة وتكبد النفقات التشغيلية لهذه الوحدة. وقد أكدت المنظمات الأربع كلها مشاركتها. ومن المتوقع، خلال عام ١٩٩٦، أن يضطلع بعرض منسق على المجالس التنفيذية لكل من هذه المنظمات فيما يتصل بالاتجاه التشغيلي المستقبلي والسياسات المنظمة لعملية إنشاء أماكن وخدمات مشتركة. والأعمال التحضيرية، التي تتصل بتحديد المستثمرين/أصحاب المشاريع فيما يتعلق بالأماكن المشتركة المستقبلية واختيارهم في نهاية الأمر، قد تضمنت نشر الإعلانات دوليا ومحليا، كما أنها قد أدت إلى التحقق من اهتمام ٣٧ مستثمرا محتملا بهذا

الأمر. وثمة دراسة لفعالية التكلفة يضطلع بها في كل بلد. وإذا ما تبين أن طريقة الإيجار/الشراء ليست أفضل طريقة من حيث فعالية التكلفة، فإنه سيجري التماس حلول بديلة أخرى تتسم بمزيد من الكفاءة.

٣٤ - وفي مجال الخدمات المشتركة، وضعت في عام ١٩٩٥ معايير موحدة ومبادئ توجيهية مشتركة تتصل بإنشاء شبكات للمناطق محلية ومقومات لتكنولوجيا المعلومات، ولقد وزعت هذه المعايير وتلك المبادئ على جميع المكاتب القطرية. ويمكن للأماكن والخدمات المشتركة الجديدة، التي أنشئت في جنوب أفريقيا أن تكون في المستقبل نموذجا صالحا للتكرير في مواقع أخرى. وسيسعى البرنامج الإنمائي، هو وشركاؤه من أعضاء الفريق الاستشاري، إلى زيادة عدد حسابات الخدمات المشتركة في كافة المواقع التي تتقاسم فيها المنظمات ذات العضوية في الفريق الاستشاري أماكن مشتركة، وذلك من أجل التوفير في التكاليف المشتركة.

الجزء الثاني

متابعة قرار المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي ١٩٩٥/٥٠: التعاون مع مؤسسات بريتون وودز

أولا - مقدمـــة

٣٥ - في عام ١٩٩٥، وفي سياق اجتماع لكبار المسؤولين بالأمانة العامة للأمم المتحدة برئاسة مدير البرنامج المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشئ فريق عامل خاص بشأن تعزيز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. ولهذا الفريق العامل منظور يشمل المنظومة بأسرها، ولكنه يضطلع، في البداية، ببحث مجالات الاهتمام المشتركة لدى كيانات الأمانة العامة.

٣٦ - وما فتئ البرنامج الإنمائي يقوم، من جانبه، بتعاون نشط مع البنك الدولي طيلة سنوات عديدة. وقد أعيد تحديد مهمة فرقة العمل المشتركة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، في عام ١٩٩٥، حتى تركز على المجالات التالية: (أ) الحوار على صعيد السياسة العامة؛ (ب) التعاون على مستوى البلدان؛ (ج) تنسيق المعونة؛ (د) حالات الطوارئ المعقدة. وتمشيا مع قالب الإبلاغ الموحد لدى الصناديق والبرامج، يلاحظ أن هذه المواضيع مقسمة أدناه إلى التعاون في مسائل السياسة العامة والتعاون في الأنشطة التنفيذية على صعيد البلدان.

ثانيا - التعاون في مسائل السياسة العامة

٣٧ - على الصعيد العالمي، وفي سياق مبادرة منظومة الأمم المتحدة بشأن متابعة المؤتمرات الدولية، يتولى البنك الدولي رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالبيئة التمكينية المتعلقة بالتنمية المستدامة المركزة على السكان، وهي فرقة عمل تابعة للجنة التنسيق الإدارية ويشارك فيها البرنامج الإنمائي. والبنك الدولي قد أسهم أيضا إسهاما فنيا في المبادرة الخاصة للأمم المتحدة من أجل أفريقيا. وفي برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهو برنامج يحظى برعاية مشتركة، يشترك البنك الدولي والبرنامج الإنمائي في كثير من الاهتمامات وتتسم مواقفهما بالتساند المتبادل. وثمة مجالات فنية أخرى من المجالات التي يضطلع فيها حاليا بمناقشات ثنائية على صعيد السياسة العامة، وهذه تتضمن إدارة الموارد المائية، والطاقة، والائتمان على نطاق صغير، والتقييمات والاستراتيجيات المتصلة بالفقر، والتوجيه، والإدارة المستدامة للأحراج، والبحوث الزراعية. ويقوم البرنامج الإنمائي بالتشاور مع صندوق النقد الدولي بشأن العناصر المشتركة بين مفهوم الصندوق لـ "النمو الرفيع المستوى" ومفهوم "التنمية البشرية المستدامة" المنوط بالبرنامج الإنمائي من قبل مجلسه التنفيذي. ومن المتوقع لهذا العمل المفاهيمي أن ييسر زيادة التعاون على الصعيد القطري، حيث

يقوم صندوق النقد الدولي كما هو مبين أدناه بدور وكالة منفذة هامة في مجال التعاون التقني الممول من البرنامج الإنمائي، ولا سيما في مجال الإدارة الاقتصادية.

ثالثا - التعاون في الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري

٣٨ - العمل قائم منذ مدة طويلة مع البنك الدولي في مجال التعاون على الصعيد القطري. وقد لجأت حكومات كثيرة في برامجها القطرية إلى استخدام إيرادات قروض البنك الدولي للمشاركة في تمويل المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب طريقة تقاسم التكاليف مع الحكومات. وفي حين أن هذه الطريقة مستخدمة بصورة واسعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تتناول المباحثات الجارية مع البنك الدولي إمكانية توسيع نطاقها لتشمل مناطق أخرى. وهناك مجال آخر للتعاون يُبشر بالخير يوجد في البلدان الخارجة من النزاعات. وتتمثل إحدى الطرائق التي يجري تطويرها في استخدام الموارد التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتسهيل إعادة دخول البنك الدولي في حالات ما بعد النزاعات في البلدان التي تحتاج إلى موارد لإعادة التأهيل والتعمير وتمكينه من ذلك.

٣٩ - ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إلى تعزيز تعاونهما في اجتماعات المجموعات الاستشارية والموائد المستديرة. وهناك بالفعل اتفاق رسمي بشأن تنسيق المعونة بين المنظمتين يحدد الأدوار العادية التي تضطلع بها المنظمتان خلال مختلف مراحل آليات الأفرقة الاستشارية وآلية الموائد المستديرة، يعترف بأنه من حق الحكومة أن تختار آلية التنسيق الفعلية. وسيتم التوصل إلى اتفاق آخر فيما يتعلق بدور كل منظمة من المنظمتين، لا سيما في أعمال متابعة اجتماعات الأفرقة الاستشارية والموائد المستديرة، بما في ذلك مسألة بناء القدرة الوطنية.

٤٠ - ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي إلى زيادة التعاون على الصعيد القطري في مجال السياسة العامة والعمليات. والموضوع الرئيسي فيما يتعلق بالتعاون في مجال السياسة العامة يتمثل في أن تقوم الحكومات بإنشاء صلات بين العمليات التحضيرية لكل من الورقة الإطارية للسياسة العامة، التي يشترك فيها بصفة رئيسية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمذكرات الاستراتيجية القطرية التي تشترك فيها بصفة رئيسية صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها. وفيما يتعلق بالعمليات، يرتبط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٨٩ باتفاق وكالة منفذة. وحتى هذا التاريخ، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويلا يصل إلى حوالي ٢١,٦ مليون دولار لمشاريع التعاون التقني التي ينفذها صندوق النقد الدولي والتي تهدف إلى بناء القدرة الوطنية في مجالات مثل الشؤون الضريبية والمصارف المركزية.

الجـزء الثالـث

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٥

أولا - مقدمـة

٤١ - تتصل مواضيع الرصد والتقييم والقدرة الوطنية فيما يتعلق بإدارة وتنسيق المساعدة الدولية والفعالية من حيث التكاليف اتصالا وثيقا بتنفيذ استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. غير أن المواضيع معالجة هنا بالتفصيل نظرا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٥ بشأنها.

ثانيا - الرصد والتقييم

٤٢ - أعطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل أولوية عليا للرصد والتقييم عن طريق معالجة موضوع الأثر والأداء من خلال مجموعة كبيرة من العناوين: المشروع؛ البرنامج (القطاع والموضوع)؛ والبرنامج القطري (استعراض وتقييم منتصف المدة)؛ والنهج البرنامجي.

٤٣ - ويشمل نظام الرصد والتقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج كبيرة إضافية هامة خارجة عن نطاق أرقام التخطيط الإرشادية مثل البرامج الممولة من موارد البرنامج الخاصة، وبرنامج بناء القدرة للقرن ٢١، ومرفق البيئة العالمية.

٤٤ - وطور أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من التقييمات الاستراتيجية تتماشى مع تقييمات الأداء التي تتسم بطابع تقليدي أكبر. وتتضمن هذه التقييمات المواضيع التالية: التنفيذ الوطني؛ وطرائق التمويل المشترك؛ ونظام المنسقين المقيمين؛ وموارد البرنامج الخاصة.

٤٥ - ويعيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النظر في مبادئه التوجيهية للرصد والتقييم في ضوء الخبرة المكتسبة ويعد مبادئ توجيهية جديدة لتقييمات البرامج القطرية والبرامج القائمة على المشاركة.

٤٦ - ويعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام التغذية المرتدة عن طريق التدريب، وحلقات العمل الإقليمية، والمنشورات، والعروض الخاصة لكبار المسؤولين الإداريين، وإضفاء اللامركزية على قاعدة بيانات التقييم المركزية.

ثالثا - تعزيز القدرة الوطنية على إدارة وتنسيق المساعدة الدولية

٤٧ - إن الاهتمام بتحسين إدارة وتنسيق المعونة جزء من الاهتمام العام لتحسين إدارة القطاع العام، واستخدام الموارد العامة بكفاءة وفعالية. وقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخطوات المذكورة أدناه لتعزيز إدارة وتنسيق المساعدة الدولية.

٤٨ - واضطلع مكتب دعم السياسات والبرامج في عام ١٩٩٤ بدراسة متعمقة في هذا المجال عنوانها "تنسيق المعونة وإدارتها من جانب الحكومات: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، وقام فريق مستقل بتقييم الخبرة التي اكتسبها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان. ووافقت الإدارة العليا على توصيات تتعلق بالسياسة العامة تتيح تركيزا أقوى لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تعزيز القدرة الوطنية على تنسيق المعونة وإدارتها.

٤٩ - ووافق مدير البرنامج على تقديم أموال إضافية لدعم اجتماعات المائدة المستديرة ومشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اجتماعات الأفرقة الاستشارية. وقد اتخذت إجراءات لتعزيز دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية المائدة المستديرة ولضمان متابعة كافية على الصعيد القطري.

٥٠ - لقد تم تنفيذ الإطار المتناسق المتعلق بإدارة المعونة والمساءلة (وهو مذكور في الفرع رابعا - ألف من الجزء الأول من هذا التقرير) بمساعدة أمانة عالمية مقرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويستعرض الإطار مجموعة من المبادئ الأساسية تشمل: الإدارة الوطنية؛ والمساءلة الوطنية؛ والحسابات الوطنية؛ والوكلاء المنفذين؛ والنظم والضوابط الإدارية المالية؛ والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ وطرائق الدفع؛ والدفع المباشر؛ والأشكال الموحدة؛ والمشتريات الوطنية.

٥١ - وهناك نقطة هامة يشير إليها الإطار المتعلق بإدارة المعونة والمساءلة وهي أن الترتيبات والالتزامات المؤسسية الحكومية، والسياسات، والنظم، والموارد البشرية والمالية يجب أن تؤدي كلها إلى قيام إدارة ومساءلة فعالة. ويوصى بإنشاء مركز تنسيق لإدارة المعونة والمساءلة (يُعرف باسم مكتب إدارة المعونة).

٥٢ - ويستند النهج الرامي إلى تحسين إدارة المعونة والمساءلة إلى التزام مشترك من جانب الوكالات المانحة والبلدان المضيفة: (أ) بتعزيز القدرة الوطنية في نظم الإدارة المالية العامة (ب) بتبسيط وتنسيق احتياجات وإجراءات الإبلاغ المتعلقة بمختلف الجهات المانحة.

رابعا - تحسين المشاركة الوطنية في تقييم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة

٥٣ - إن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة باتخاذ مبادرات من أجل التغيير تعيد التأكيد على أن جميع برامجه تديرها وتمتلكها البلدان. وإن حوالي ٧٠ في المائة من جميع مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفذ وطنيا، مما يضع المسؤولية الأولية عن إدارة التقييمات بكل وضوح على عاتق السلطات الوطنية. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السلطات الوطنية في هذه المهمة. وقد برمجت ثلاث حلقات عمل إقليمية رائدة في مجال الرصد والتقييم تستهدف موظفي البرامج الوطنية، والمسؤولين الحكوميين عن التقييم وأفرادا من المجتمع المدني. واضطلع بحلقتين من هذه الحلقات في عام ١٩٩٥، ويتوقع تنظيم الحلقة الثالثة في عام ١٩٩٦. وأهداف حلقات العمل هي تلقين المفاهيم والمهارات في وضع التقييمات وإدارتها، لا سيما مفهوم النهج البرنامجي. وتقدم حلقات العمل الرصد والتقييم بوصفهما أداتين لتسهيل اتخاذ القرارات واكتساب المعرفة، فضلا عن تعزيز المساءلة. ومن المتوقع أن يكون لها أثر مضاعف إذ أن المشاركين سيدربون بدورهم آخرين. وسيتم إتاحة مواد ومجموعات تدريبية عن طريق شبكة المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتسهيل الإكثار من التدريب في هذا المجال.

خامسا - التشجيع على زيادة التعاون في مجال التقييم

٥٤ - يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال رئاسته للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم، على زيادة التعاون بين الوكالات في مجال التقييم. ومن بين أهم المواضيع التي درسها الفريق العامل في الآونة الأخيرة: (أ) بناء القدرة الوطنية في مجالي الرصد والتقييم؛ (ب) المبادئ التوجيهية لتقييم المواضيع التي تهم المرأة؛ (ج) تقييم قواعد البيانات؛ (د) نظم تقييم المشاريع. وقد طور الفريق العامل بعض المفاهيم المشتركة بشأن هذه المواضيع. وكانت آخر مرة اجتمع فيها الفريق العامل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لدراسة مواضيع منها: (أ) بناء القدرة الوطنية على الرصد والتقييم؛ (ب) تقييم المشاريع القائمة على المشاركة؛ (ج) قواعد بيانات التقييم؛ (د) نظم تقييم أداء البرامج والمشاريع. وسيتناول اجتماع عام ١٩٩٦ القضايا المؤسسية، وقياس الأثر، وبناء القدرة على التقييم في البلدان التي توجد فيها برامج.

٥٥ - في سياق الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم لا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع شركائه من الوكالات على وضع وثيقة معنونة "الإرشاد التشغيلي بشأن تطبيق المبادئ التوجيهية لمنهجية الرصد والتقييم في سياق النهج البرنامجي". وهدف الوثيقة التي ستوزع على نطاق واسع في عام ١٩٩٦ هو إسداء المشورة إلى البلدان التي توجد فيها برامج ومكاتب الوكالات القطرية في استخدامها للمبادئ التوجيهية الموافق عليها في السابق.

٥٦ - ومن خلال الفريق الفرعي المعني بالتقييم والتابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، يطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادئ توجيهية متناسقة مشتركة للرصد والتقييم على مستوى المشاريع، وعلى المستوى القطري (البرامج، والمواضيع، والقطاعات) وعلى المستوى المشترك بين الأقطار (الموضوع).

٥٧ - وينظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه رئيس الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم بعض الأفرقة العاملة المعنية بالتقييم التي ستقوم: (أ) بمناقشة سبل ووسائل التنفيذ المشترك لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/٩٠ باعتباره يتطلب اتباع نهج على نطاق المنظومة؛ (ب) بدعم إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في تنفيذ الفقرة ٥٦ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ التي تطلب فيها الجمعية إجراء تقييم لأثر الأنشطة التنفيذية على التنمية.

سادسا - نطاق تحسين فعالية الخدمات الإدارية من حيث التكلفة

٥٨ - سبق أن تم تقديم بعض المعلومات عن هذا الموضوع في الفرع رابعا - هاء من الجزء الأول من هذا التقرير. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ وما بعده الاعتماد على الخبرة الأولية التي اكتسبها حساب الخدمات المشتركة، بالاستناد إلى اعتبارات الفعالية من حيث التكلفة. وحساب الخدمات المشتركة فكرة مبتكرة هامة في تحسين الفعالية من حيث التكلفة عن طريق وفورات الحجم وتحسين التنسيق في توفير الخدمات. وينطوي الحساب على تجميع قدر معين من الخدمات الإدارية التي تتطلبها عدة وكالات واسترداد تكاليف تقديم هذه الخدمات على أساس تناسبي حسب استعمالها. وتطبيق المبدأ أبسط بالطبع في مراكز العمل الجديدة التي تنشئ فيها الأمم المتحدة وجودا لها مثل جنوب أفريقيا.

الجزء الرابع

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥: الأنشطة الإنسانية

أولا - مقدمة

٥٩ - أعدت المعلومات التالية تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥، لكنها تأخذ في الحسبان أيضا الفقرة ٥١ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في فرقة العمل المنشأة لمتابعة قرار المجلس ٥٦/١٩٩٥. وقد حددت فرقة العمل، في تناولها للقضايا الإرشادية العشر المرفقة بالقرار ٥٦/١٩٩٥، وبغية دراستها بالتفصيل، قضايا تتعلق بالتقييم؛ وتعبئة الموارد؛ والتنسيق على المستوى القطري؛ والأدوار والمسؤوليات المتصلة بالمشردين داخليا؛ والعلاقة بين الإغاثة والتنمية؛ وتنمية الموارد البشرية وأمن الموظفين؛ وتعزيز قدرة الآليات المحلية على التغلب على المشاكل. وترد نتائج هذه المشاورات والمعلومات الواردة من الوكالات المشاركة بشكل منفصل في تقرير الأمين العام إلى المجلس، وذلك من منظور المنظومة ككل.

٦٠ - وطلب المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم معلومات عن دور المنسق المقيم في الأزمات، وتنسيق النداءات، والعلاقة بين آلية الموائد المستديرة والنداءات الموحدة التي تصدرها إدارة الشؤون الإنسانية، وعن القضايا المتعلقة بالتداخل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في أنشطة محددة. وطلب المجلس التنفيذي أيضا الحصول على معلومات بشأن حالة موارد شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ. وستقدم هذه المعلومات في وقت لاحق في تقرير منفصل.

٦١ - وفيما يلي عرض لقضايا مختارة الهدف منه الاستجابة لطلبات المجلس التنفيذي والإسهاب في معالجة الشواغل الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانيا - الدور والمسؤوليات التنفيذية

ألف - المهام الرئيسية

٦٢ - لقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار خلاصة وافية لتجاربه في البلدان التي تمر بحالات خاصة، تورد سلسلة من أنشطة البرامج والخدمات التي يقدمها. ويمكن إيجازها على النحو التالي:

(أ) تحديد عناصر استراتيجية شاملة أو إطار شامل للعمل الوطني والدولي والبرامج ذات الصلة، سواء بالاقتران مع النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات الصادرة عن إدارة الشؤون الإنسانية، أو عن طريق آليات الموائد المستديرة أو المشاورات الخاصة، أو عن طريق مهام البرمجة المخصصة؛

(ب) الاضطلاع بأنشطة ذات طابع شبه طارئ بواسطة أموال خارجة عن الميزانية يوفرها مانح أو أكثر، بما في ذلك أموال من الميزانيات المقررة للأمم المتحدة حين لا تدخل هذه الأنشطة في إطار ولاية هيئة معينة من هيئات الأمم المتحدة؛

(ج) تمويل ورصد أنشطة محددة ذات طابع وقائي أو علاجي، وذلك من الموارد العامة أو الحسابات الخاصة التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مستعينا في ذلك بوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات مدنية كشركاء تنفيذيين؛

(د) تنسيق تنفيذ البرامج داخل البلد عن طريق مكتب المنسق المقيم وتوفير خدمات الدعم الإدارية لمجتمع المانحين.

باء - تلبية احتياجات المشردين داخليا

٦٣ - يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن دوره ومسؤوليته فيما يتعلق بالمشردين داخليا تكمن أساسا في مرحلتي الوقاية وإعادة التوطين. ولذلك، فإنه يعمل على تعزيز البرامج الرامية إلى التقليل من نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤدي إلى التشرد الداخلي، والاستمرار في توفير الأنشطة الملائمة، حتى في ظل ظروف تتسم بالتقلب والأزمات، وتقليل حجم هذا التشرد، وضمان تنفيذ البرامج في الوقت المناسب بغية زيادة قدرة المجتمعات المحلية على الاستيعاب من أجل إعادة توطين السكان المشردين بأسرع وقت ممكن.

ثالثا - القدرة على الاستجابة

٦٤ - إن استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حالات الأزمات والكوارث تنبثق من ثلاثة أهداف اعتمدها مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ لدعم التنمية البشرية المستدامة، وتدعم أربعة مجالات ذات أولوية اعتمدها المقرر ١٤/٩٤ أيضا ألا وهي القضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل، وتجديد البيئة، والنهوض بالمرأة.

٦٥ - وقد أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرة على الاستجابة للبلدان التي تمر بظروف خاصة في الفئات العامة التسع التالية: (أ) الوقاية من الكوارث والتأهب لها وتقديم الدعم في ظروف الأزمات المفاجئة؛ و (ب) إصلاح المناطق لتوطين السكان المشردين؛ و (ج) إعادة بناء المؤسسات وتحسين شؤون الإدارة؛

و (د) إعادة دمج المحاربين المسرحين؛ و (هـ) إزالة الألغام؛ و (و) تنظيم الانتخابات الوطنية؛ و (ز) تنشيط القطاع الخاص وتوليد الدخل؛ و (ح) تخطيط الاقتصاد الكلي والإصلاح الاقتصادي؛ و (ط) إدارة تنفيذ المعونات البرنامجية.

٦٦ - ويتم حاليا صياغة مبادئ توجيهية وإجراءات جديدة بغية تعزيز قدرة المكاتب القطرية على التصدي للمهام الرئيسية الواردة أعلاه بشكل فعال وفي الوقت المناسب. ويقدم إطار هذه المبادئ التوجيهية بشكل منفصل استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٧/٩٦.

مستوى تفويض السلطة وإجراءات الاستجابة السريعة

٦٧ - في بلدان مختارة معرضة للكوارث وعند وقوع كارثة ضخمة، يخول الممثل المقيم/المنسق المقيم صلاحية خاصة للاتفاق في حدود ٠٠٠ ٥٠ دولار شريطة تسوية هذا الإجراء رسميا في وقت لاحق بواسطة وثيقة مشروع. وتقترح إجراءات جديدة لرفع حدود هذه الصلاحية إلى ٠٠٠ ٢٠٠ دولار وتوسيع نطاق هذه الصلاحية لتشمل جميع المكاتب القطرية من أجل تسهيل استجابتها الفورية في الأزمات أو الكوارث المفاجئة.

رابعا - الموارد والتقييم

ألف - تقديم التقارير والتقييم وآثار تخصيص الموارد

٦٨ - كانت المخصصات من الفئة ألف من موارد البرنامج الخاصة: التخفيف من حدة الكوارث، هي المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الطوارئ خلال الدورة الخامسة. وتقسم الفئة ألف من موارد البرنامج الخاصة إلى أربع فئات فرعية: ألف - ١ التأهب للكوارث وإدارتها؛ ألف - ٢ أنشطة مرحلة الطوارئ؛ ألف - ٣ الإنعاش والتعمير؛ ألف - ٤ اللاجئون والعائدون والمشردون. ويقدم تقرير عن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في غضون عام ١٩٩٥ إلى المجلس التنفيذي في سجل البرنامج الرئيسي، الإضافة ١ للتقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/1996/18/Add.1).

٦٩ - وتوضح المعلومات المستقاة من تقارير المكاتب القطرية أن كثيرا من مخصصات موارد البرنامج الخاصة وإن كانت متواضعة في حجمها إلا أنها استخدمت بحنكة ولتحقيق نتائج طيبة. وتوضح الدروس المستفادة أنه بالإضافة إلى تعزيز قدرات الحكومات، فإن المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكنها أن تقدم خدمات تنسيق على الصعيد الوطني وللمجتمع الدولي في مجالات من قبيل الإنذار المبكر والاستجابة للكوارث. ومن نتائج ذلك في كثير من البلدان إيجاد وعي جديد بالإمكانات الحاضرة، ولو أنها غير مستخدمة لتحسين التأهب للكوارث ولإعطاء هذا البند أولوية في جداول الأعمال الوطنية. وكان للتمويل من موارد البرنامج الخاصة أثر كبير على إدراج مسألة إدارة الكوارث في صلب عملية التنمية العامة وتعزيز المبادرات الإنمائية من قبيل تلك التي تركز على زيادة الأمن الغذائي وتحسين شبكات الطرق

وتقسيم الأراضي المستخدمة إلى مناطق أو وضع مدونات قواعد التشييد التي لها بدورها أثر مباشر على الحد من زيادة التأثر بالكوارث. وفي نفس الوقت، يستخدم التمويل من موارد البرنامج الخاصة على نحو متزايد في الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة.

٧٠ - وسيضطلع في عام ١٩٩٦ بتقييم متعمق لاستخدام وأثر أموال موارد البرنامج الخاصة طوال الدورة الخامسة. وستقدم الخبرة المكتسبة في إدارة تلك الأموال مساهمة قيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيمه وإدارته للترتيبات اللاحقة المتصلة اتصالا وثيقا بالموارد المخصصة للتنمية في البلدان التي تمر بحالات استثنائية (انظر مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥، الجدول، البند ١ - ١ - ٣).

باء - تعزيز القدرات المحلية وآليات المواجهة

٧١ - أخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم على نحو متزايد من خلال المشاريع الممولة من موارد البرنامج الخاصة إلى وضع خطط وطنية لإدارة الكوارث وإنشاء نظم للإنذار المبكر وشبكات وطنية لهيئات التنسيق. وقدم برنامج التدريب على إدارة الكوارث، الذي يشترك في إدارته كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية، حافزا أيضا للسلطات الوطنية في التعرف على الاحتياجات من أجل بناء القدرات الملائمة للحالات القطرية والتصدي لها. وبالاستفادة من الخبرات السابقة لبرنامج التدريب على إدارة الكوارث، الذي نظم أساسا في البلدان الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية، جرى التوسع في الأنشطة المضطلع بها خلال عام ١٩٩٥ بحيث شملت اهتمامات ما بعد انتهاء الصراع في بلدان من قبيل بابوا غينيا الجديدة وموزامبيق. والخطط جارية لتنفيذ برنامج التدريب على إدارة الكوارث في عام ١٩٩٦ في بلدان تتأثر مباشرة بحالات طوارئ إنسانية بغية تعزيز قدراتها على إدارة آثار الأزمات ومواجهتها.

٧٢ - وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدى التصدي لأوجه عدم الإنصاف بين الفئات الاجتماعية مع المساهمة في حالات الصراع وحالات الطوارئ المعقدة، بتعزيز قدرته إلى حد كبير على تقديم برامج التنمية الوقائية عن طريق مواصلة تطوير سياسته وقاعدة دعمه الفني. وهذه البرامج الموجهة أساسا نحو هدف تجنب حدوث حالات الطوارئ تلك، ستعنى أيضا باحتياجات المجتمعات المحلية إلى بناء القدرات من أجل الحفاظ على الحياة ومصادر كسب الرزق وتطوير آليات لمواجهة حالات الأزمات. وخلال الأزمات، سيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الإبقاء على برامج مساعدة نشطة يمكنها أن تحول دون وقوع عمليات اضطراب جماعية للسكان وستعجل بالتحول من الإغاثة إلى الإنعاش. وبالاستفادة من الخبرات المكتسبة ومراقبة الأحداث في غضون السنة الماضية، يتوقع أن يشهد عام ١٩٩٦ تنفيذ نطاق من المشاريع الهامة ذات الطابع العلاجي استجابة لاحتياجات إعادة تأهيل وإنعاش عدد من البلدان تخرج حاليا من حروب أهلية.

جيم - الاشتراك في النداءات الموحدة والتنسيق مع آلية اجتماعات المائدة المستديرة

٧٣ - يجري، في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، استعراض النداء المشترك بين الوكالات الموحد الذي تتولى إدارة الشؤون الإنسانية تنسيقه، من جانب وكالات الأمم المتحدة المشاركة والمنظمات غير الحكومية والحكومات. وتشير الخبرة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن النداء الموحد لا يقدم موارد لتلك المبادرات التي تتصدى بصورة هامة لاحتياجات الأنشطة الإنمائية المستمرة في تلك المجالات ذات الاستقرار النسبي أو في تلك التي من شأنها أن تيسر التحول السريع من مواجهة الأزمة الإنسانية إلى الإنعاش. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل جنبا إلى جنب مع إدارة الشؤون الإنسانية طوال عام ١٩٩٦ بغية وضع آليات مناسبة لتيسير صياغة استراتيجيات وبرامج متسقة تستجيب لاحتياجات الإغاثة والتنمية.

٧٤ - وسلمت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، في دورتها السابعة المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بالطابع الحاسم لحالة ما بعد انتهاء الصراع التي تواجه منظومة الأمم المتحدة وتتطلب أولوية في الاهتمام. وقد اتفق كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية على الشروع، بمشاركة جميع المنظمات المعنية، في اتخاذ عدد من الخطوات الأولى في هذا الصدد بما في ذلك استعراض المصادر والأساليب الجديدة للتمويل أو تقديم المساهمات العينية. وسيضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه جهة التنسيق لهذا الاستعراض، بمشاورات ذات قاعدة عريضة مع برامج وصناديق ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز من أجل التعرف على الآليات ذات الكفاءة والفعالية لضمان التنسيق بين نهج تعبئة الموارد التي ستلبي كامل نطاق احتياجات البلدان التي تواجه تلك الحالات الاستثنائية.

خامسا - التنسيق

ألف - دور المنسق المقيم في الأزمات

٧٥ - تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٦، ينبغي للمنسق المقيم أن يقوم على الصعيد القطري عادة بتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، يعمل المنسق المقيم على ضمان تأهب منظومة الأمم المتحدة والمساعدة في الانتقال السريع من الإغاثة إلى التنمية. وفي هذا الصدد، فإن المنسق المقيم أيضا بمثابة جهة التنسيق القطرية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة في صياغة إطار تعاون لجهود إعادة التأهيل والإنعاش.

٧٦ - ويمثل المنسق المقيم وفريق إدارة الكوارث، المكون إلى حد كبير من الممثلين القطريين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة، النسق الأول في الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ المعقدة. وفي معظم الحالات التي

تتسم بظروف طوارئ معقدة، يعمل المنسق المقيم أيضا بصفته المنسق الإنساني المعيَّن الذي يمثل منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ ويقدم إليه تقاريره مباشرة من أجل تيسير وضمان تقـــديم المساعدة الإنسانية السريـــعة والفعالة والمنسقة تنسيقا جيدا لأولئك المتضررين من حالات الطوارئ.

٧٧ - وقد يسر الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى المنسق المقيم، فيما يتعلق بمسؤولياته التي ينبغي الوفاء بها استجابة للكوارث الطبيعية، القيام بهذا الدور إلى حد كبير. بيد أن الخبرة أوضحت أن الموارد المطلوبة لتعزيز قدرة مكتب المنسق المقيم على الوفاء بهذه المسؤوليات في ظروف الطوارئ المعقدة كانت محدودة إلى أقصى حد. وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بذل جهود، ضمن إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، للتوصل إلى توافق عريض في الآراء داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الهياكل والمصادر القطرية للأموال الحاضرة أو الموارد العينية لتنمية الاحتياجات اللازمة للمنسق المقيم كي يقوم بعمله بفعالية.

باء - التداخل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى

٧٨ - على الصعيد القطري، يتولى المنسق المقيم ومنسق المساعدات الإنسانية، حيثما يُعينان مع فريق إدارة الكوارث المنشأ، وضع مخطط لمسؤوليات كل شريك كيما يمكن تجنب أي تداخل. وفي العادة، تحدد مجموعات قطاعية معينة ذات وكالات رائدة تضم ممثلين لجميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تضطلع بعمليات في القطاع. وبينما قد يشترك أكثر من منظمة في قطاع بعينه فإن المجموعة يُعهد إليها بولاية التوصل إلى اتفاق بشأن المبادرات التعاونية والقيام، حسب الاقتضاء، باختيار مناطق جغرافية تركز عليها كل منظمة.

جيم - وضع مذكرات تفاهم تعاونية

٧٩ - يجري استعراض مذكرات التفاهم المبرمة مع منظمات أخرى وتنقيحها لضمان أن توفر إطارا للعمل الواضح والشامل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه التنفيذيين. ونظرا لاستعجال وتنوع الاحتياجات في حالات الطوارئ فقد ثبت أيضا أن مذكرات التفاهم وتبادل رسائل الاتفاق على الصعيد القطري التي تسترشد بها أجهزة تنفيذية معينة آلية فعالة لتعزيز التعاون. فقد أنشئت أيضا أفرقة عمل وفرق عمل مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات (من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي) وسيجري تعزيزها لمواصلة الحد من وجود ثغرات وأوجه تداخل في تعبئة الموارد والأنشطة البرنامجية.

سادسا - التقييم والتطوير الوظيفي

٨٠ - إن النجاح الذي حققه برنامج التدريب على إدارة الكوارث في الجمع بين السلطات الوطنية والموظفين العاملين في البلد والتابعين لمنظومة الأمم المتحدة قد جرى توثيقه في تقييم متعمق أنجزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٥. ويجري في الوقت الحاضر صياغة خطط مقبلة لبرنامج التدريب على إدارة الكوارث من أجل تنقيح هيكله الإداري وتركيزه الفني بغية تعزيز قدرته على خدمة احتياجات التطوير الوظيفي على نطاق المنظومة. ويشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا في تصميم مبادرة التدريب على التصدي لحالات الطوارئ المعقدة التي ستشرع فيها إدارة الشؤون الإنسانية هذا العام. وستحقق هذه المبادرة، التي تستكمل برامج تدريب الموظفين التي تضطلع بها كل منظمة على حدة، تركيزا مشتركا على تلبية احتياجات الموظفين الذين يعملون في بيئة طوارئ معقدة إلى المهارات والمعارف.

٨١ - وأنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا ورقة عمل عن تنمية قدرات الموظفين فيما يتصل بحالات الطوارئ، وسينفذ التوصيات الواردة في الورقة خلال عام ١٩٩٦. ويجري في الجزء الأول من هذا التقرير تناول مبادرات أخرى يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال.

مرفق

مقتطفات من تقارير دورات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

أولا - مقتطف من تقرير الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يتناول الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مدير البرنامج (DP/1996/18/Add.2) وتقرير المديرة التنفيذية (DP/FPA/1996/17-Part II)، المقدمان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللذان عرضهما، على التوالي، المدير المعاون للبرنامج ونائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٩٧ - وقدم المدير المعاون للبرنامج استعراضا شاملا لأجزاء التقرير الأربعة، موضحا أن الشكل الموحد، المتفق عليه بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، يمثل خطوة رئيسية في اتجاه الإعداد المشترك للتقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن شأنه أن ييسر عمل الوفود. واستجابة لأوجه القلق التي سبق أن أعربت عنها الوفود، تم توخي العناية لجعل التقارير أكثر دقة وتفصيلا وتحليلا.

٩٨ - وسلّط نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والادارة) الضوء على التطورات الأخيرة في المجالات التي يتناولها التقرير، ولا سيّما ما يتعلق بالتعاون فيما بين الوكالات. وأكد على التقدم المحرز في مجال توحيد الإجراءات وتنسيق الأنشطة الميدانية. وحدد كذلك بعض المشاكل والتحديات التي تضمنها التقرير كيما يناقشها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٩٩ - وكان الرئيس قد وجه الدعوة لحضور الدورة الحالية إلى مدير مكتب جنيف، إدارة الشؤون الإنسانية، بصفته رئيسا للفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات والمعنية بمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥، وذلك لتقديم عرض شامل لأعمال الفرقة العاملة. وقال رئيس الفرقة العاملة إنها أُنشئت في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بهدف تيسير متابعة القرار بشكل منسَّق على مستوى المنظومة بأسرها. ويتمثل دور إدارة الشؤون الانسانية في دعم هذا العمل، وضمان إبلاغ الوكالات بالتقدم المحرز في تطبيق القرار وتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء. وأثنى رئيس الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات على تقرير مدير البرنامج، موضحا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ظل عضوا نشطا في كل من الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تعتبر الآلية الرئيسية للتنسيق بين المنظمات المشاركة في الأنشطة الانسانية. وأشار مرة أخرى إلى التقرير، فأبرز ثلاث مسائل ذات ارتباط وثيق بالعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي : (أ) حشد الموارد، (ب) والطابع المتزامن لأنشطة الإغاثة وأنشطة التنمية، (ج) والأشخاص المشردون داخليا.

١٠٠ - وأشار الرئيس إلى أن النداء الموحد المشترك بين الوكالات لم يصدر بغرض جمع الموارد من أجل التنمية، وأن الأمر يحتاج إلى جهود اضافية لإنشاء آليات استشارية لتنسيق حشد الموارد لمواجهة الاحتياجات القطرية. وفي هذا الصدد، أشار إلى قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم ورقة شاملة عن موضوع حشد الموارد، كمساهمة ايجابية في أعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وأعمال الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات. وبعد أن أشار إلى أن أنشطة الإغاثة لا تنفَّذ في فراغ وإنما تنفذ في سياق التنمية وإعادة التأهيل، أعرب أيضا عن تقديره للأعمال التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بحث العلاقة بين الاغاثة والتنمية، مشيرا إلى مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدراسة التي تقوم بها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية لاستراتيجيات الإنعاش في فترة ما بعد النزاعات. وفي معرض الاشارة الى الورقة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الترتيبات اللاحقة، رحب الرئيس أيضا بمبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار "الغرض المتوخى من تخصيص الموارد من البند (الأساسي ١-١-٣) "TRAC 3"" التي عكست عملية إعادة التقييم والمساهمة في إعادة تنظيم العلاقات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الوكالات التنفيذية. ورحب كذلك بما يعتزمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إتاحة المزيد من الموارد استجابة لاحتياجات البلدان التي تمر بحالات استثنائية في مجال التنمية. وبعد أن لاحظ رئيس الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات أن الأمر يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتوضيح الأدوار داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشردين داخليا، أشار الى الاتجاه الإيجابي الذي يسير فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبيل زيادة توضيح دوره الخاص به في ذلك المجال.

١٠١ - وعلقت وفود عديدة على هيكل ومحتويات تقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكرت عدة وفود أنه لا ينبغي تكريس الدورة الحالية لمناقشة جوهر التقارير، وهو أمر يمكن الاضطلاع به، بالفعل، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإنما ينبغي بالأحرى تعيين مسائل محددة لينظر فيها المجلس ويصدر توصيات بشأنها. وقد قدمت تعليقات محددة وفقا للمجالات الرئيسية الأربعة التي تناولها التقريران.

١٠٢ - المسائل المتعلقة بشكل التقارير. أثنت وفود عديدة على التقريرين من حيث أنهما يمثلان تحسنا ملحوظا بالنسبة للتقارير السابقة، كما أثنت على الشكل الموحد الذي ييسر إجراء المقارنات. وذكرت وفود قليلة أنها كانت تفضل تقريرا مشتركا. وعلقت بعض الوفود بأنه كان يمكن أن تـُقترح في التقريرين خيارات بتوصيات تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتستند إلى تحليل للمشاكل يتسم بدقة أكبر من التي اتسم بها التقريران موضع النظر. ووردت الإشارة إلى الفقرات ٢ إلى ٥ من الوثيقة DP/FPA/1996/17 (Part II)) بوصفها مثالا جيدا على كيفية مناقشة المسائل في التقارير المقبلة.

١٠٣ - متابعة استعراض السياسات الثلاثي السنوات. أشادت عدة وفود، في معرض الحديث عن نظام المنسقين المقيمين، بالجهود التي بذلها حتى الآن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال توسيع قاعدة تعيين المنسقين، ولكنها حثت على تكثيف هذه الجهود. وطلب وفد من صندوق الأمم المتحدة للسكان إبلاغ

المجلس التنفيذي بنتائج المناقشات التي تُجرى في الاجتماع الرفيع المستوى للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بشأن التجارب المستخلصة من نظام المنسقين المقيمين. ولوحظ أن النظام يعمل بكفاءة أكبر، فيما يبدو، أثناء حالات الأزمات وأنه ينبغي دراسة العوامل التي تؤثر على ذلك. وطُلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان توضيح الدور المقبل لممثلي الصندوق المعينين حديثا في اطار نظام المنسقين المقيمين.

١٠٤ - متابعة المؤتمرات الرئيسية. طلبت الوفود إيضاحات بشأن النتائج الملموسة المحرزة حتى الآن، ولا سيَّما على الصعيد الميداني، فيما يتعلق بتعزيز التنسيق وتطبيق المبادئ التوجيهية، مثل المبادئ التي وضعتها الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي هذا السياق أيضا، طُرحت أسئلة بشأن مدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المؤتمرات المقبلة، ولا سيَّما الموئل الثاني وقمة الغذاء العالمية. وأعرب وفد عن القلق تجاه غياب قضايا السكان في الوثائق المتعلقة بالمبادرة الخاصة للأمم المتحدة بشأن أفريقيا، وطلب إعداد وثيقة تكميلية عن إدماج عنصري السكان والصحة الإنجابية في تلك المبادرة. وطُلب من المنظمتين كلتيهما إبلاغ المجلس التنفيذي باستراتيجياتهما المتعلقة بزيادة حشد الموارد لمواجهة المتطلبات الجديدة المتعددة التي نشأت في المجال الإنمائي الدولي.

١٠٥ - وأعربت عدة وفود عن القلق تجاه العدد المحدود لمذكرات الاستراتيجيات القطرية التي استكملت بالفعل، وتساءلت هذه الوفود عن أسباب هذا التقدم البطيء. وأعرب وفد آخر عن قلقه من أن النهج البرنامجي، على الرغم من أنه يقوم على أساس مفهوم جيد، لم يحرز سوى تقدما محدودا. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، طلب أحد الوفود إيضاحات بشأن دور وحدات التنفيذ الوطنية ومدى مشاركتها في بناء القدرات الوطنية، وهي المشاركة التي أشارت اليها بعض الوفود على أنها أساسية لنجاح التنفيذ الوطني. وينبغي أيضا التركيز على زيادة تدريب الموظفين الحكوميين وموظفي المشاريع بغية تحسين القدرات الوطنية. وسأل أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الطريقة التي يتم بها التنسيق بين جهود الصندوق في مجال تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الوطني وبين جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال. وطلبت وفود قليلة معلومات وأرقاما إضافية عن تحقيق اللامركزية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حين ركز أحد الوفود على الحاجة إلى المزيد من التعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، حذر وفد آخر من إنشاء آليات معززة في الوقت الذي يخضع فيه دور اللجان للاستعراض. وفيما يتعلق بالأماكن المشتركة، أعربت وفود عديدة عن ارتياحها للتقدم المحرز والتقدم المتوخى. وقال وفد إنه كان يمكن للتقريرين تقديم المزيد من المعلومات عن الخدمات الإدارية المشتركة. ذلك أن هناك حاجة إلى التوسع السريع في تلك الخدمات وينبغي لها أن تشمل خدمات أخرى إلى جانب شبكات المعلومات.

١٠٦ - التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. أكدت عدة وفود على أهمية توثيق التعاون مع مؤسسات بريتون وودز، ولكنها شجعت المنظمتين على إبلاغ المجلس بأية مشاكل بهذا الصدد يمكن معالجتها من خلال الجهود الدولية الحكومية. وطلب وفد معلومات عن مدخلات صندوق الأمم المتحدة للسكان في ورقات

البنك الدولي المتعلقة بأُطر السياسات، وعن تعاون الصندوق مع مصارف التنمية الإقليمية. وطـُلبت أيضا معلومات بشأن مسألة عدم وجود أية اتفاقات رسمية للتعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي. وتساءل وفد آخر عن الطريقة التي يمكن بها إشراك مؤسسات بريتون وودز في نظام مذكرات الاستراتيجيات الوطنية.

١٠٧ - الرصد والتقييم. ذكر وفد أنه كان ينبغي للتقريرين تقديم مزيد من المعلومات عن تأثير التقييمات على تعديل سياسات المنظمتين. وطـُلب المزيد من المعلومات عن التطورات الأخيرة في مجال التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة في ضوء المناقشات التي جرت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بتعزيز القدرات الوطنية من أجل تنسيق المساعدة الدولية، طلب أحد الوفود إيضاحا من صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن ما إذا كانت المجالس أو الوحدات السكانية الوطنية لا تزال ذات أهمية.

١٠٨ - الأنشطة الإنسانية. أعربت وفود عديدة عن تقديرها للمسائل التي أثارها التقرير وأثارها رئيس الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات. وأكدت هذه الوفود على أهمية تعريف دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السياق الإنساني الشامل، مع الإشارة على وجه التحديد إلى أن دور البرنامج ليس في مجال الإغاثة وإنما في مجال التنمية. ومع ملاحظة أن الحالات والمتطلبات تختلف من بلد الى آخر، طـُلب المزيد من الايضاحات فيما يتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات مثل المشردين داخليا، وتسريح المحاربين، وإزالة الألغام. ومع التركيز الحالي على حالات الطوارئ المعقدة، تم التأكيد على أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ألا يهمل الكوارث الطبيعية، حيث كان دور المنسق المقيم مهما وكان التعاون فيما بين الوكالات مثاليا في أغلب الأحيان. وأشار عدد من الوفود أيضا الى أهمية العمل على اتخاذ تدابير عملية لضمان التعاون مع إدارة الشؤون الانسانية ومؤسسات بريتون وودز، وخاصة البنك الدولي. وأعربت وفود عديدة عن رغبتها في أن تتاح لها الفرصة لمناقشة المسائل بمزيد من التعمق، وذكرت أنها ستعاود تناول الموضوع في الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اطار مناقشات "الغرض المتوخى من تخصيص الموارد من البند الأساسي - TRAC 3".

١٠٩ - الردود. تطرّق المدير المعاون للبرنامج لأسئلة الوفود المحددة وتعليقاتها. وسلم بأن التقرير يوفر معلومات شاملة ولكن كان من الممكن أن يتضمن تحليلا إضافيا لتوجيه مناقشات المجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١٠ - وقال إنه يجري فتح باب توظيف المنسقين المقيمين أمام الوكالات الكبيرة فضلا عن المنسقين المقيمين التابعين للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. ولما كان المنسقون المقيمون يخصصون المزيد من الوقت لأنشطة التنسيق فإنهم أصبحوا يـُسندون تدريجيا إلى نواب الممثلين المقيمين وظائف برنامج الأمم المتحدة الانمائي التمثيلية والتنفيذية. وهذا التفويض يسهله أكثر الفصل الواضح بين وظائف المنسقين المقيمين ووظائف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمثيلية والتنفيذية.

١١١ - وفيما يتعلق بالنهج البرنامجي، الذي يتطور باطّراد، من الضروري انتظار نتائج عمليات الاستعراض النصفي للبرامج القطرية والتقييمات النهائية، التي سينعكس فيها التقدم المحرز.

١١٢ - وقد كانت مذكرة الاستراتيجية القطرية نتاج عملية خاصة بالحكومة ويتوقف الوقت الذي يستغرقه استكمالها على دورة التخطيط الوطنية وعلى كمية وتنوع المدخلات اللازمة. وفي حين أن تسع مذكرات استراتيجيات قطرية قد اكتملت فإن هذه المذكرات هي في مراحل اكتمال متقدمة أو في مرحلة الإقرار في ٣٤ بلدا آخر. وبدأت عملية مذكرات الاستراتيجيات القطرية، وهي الآن في مراحل أقل تقدما في ٤٣ بلدا آخر. وعملية مذكرات الاستراتيجيات الوطنية قائمة فعلا في ما مجموعه ٨٦ بلدا، الأمر الذي يُظهر في الواقع حدوث تقدم مطرد.

١١٣ - وفيما يتعلق ببناء القدرات للتنفيذ الوطني، يشمل التدريب على المستوى القطري النظراء الحكوميين المشاركين في التنفيذ الوطني. وسوف يشدد بالتأكيد بيان مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء القدرات بوصفه جزءا من البيئة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة. ووحدات التنفيذ الوطنية لازمة في الوقت الحاضر لتأمين الامتثال لمتطلبات تقديم التقارير لأغراض التنفيذ الوطني.

١١٤ - وقدم المدير المعاون للبرنامج مزيدا من البيانات عن التوازن بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثل النساء في الوقت الحاضر نسبة ٣٢ في المائة من موظفي الفئة الفنية. والنسبتان الاجماليتان المحددتان كهدفين هما ٣٨ في المائة لعام ١٩٩٧ و٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. أما الأرقام الفرعية المستهدفة للجنسين لعام ١٩٩٧ فهي أن تشكل النساء ٢٠ في المائة من الموظفين برتبة مد-٢، و٢٠ في المائة من الموظفين برتبة مد-١، وأن تشغل ٣٠ منصباً من مناصب الممثلين المقيمين الـ١٣٢. وأما المستويات التي تم بلوغها في عام ١٩٩٦ فهي أنه كانت المرأة تشغل: ٢٠ في المائة من الموظفين برتبة مد-٢ و١٣ في المائة برتبة مد-١. ومن بين الممثلين المقيمين في عام ١٩٩٦ والبالغ عددهم ١٣٢ كان عدد النساء ٣٢ إمرأة.

١١٥ - وفيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي، بعث مدير البرنامج ومدير البنك برسالة مشتركة الى الممثلين المقيمين بشأن سبل تعزيز التعاون على المستوى القطري. وأبدى صندوق النقد الدولي أيضا اهتمامه بإقامة تعاون أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري. وتُشكل تعبئة الموارد على المستوى القطري أحد الاهتمامات الهامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالتنفيذ.

١١٦ - وفيما يتعلق بالتقييم أمكن لمدير البرنامج أن يدرج، في بيانه الاستهلالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، معلومات اضافية حول ذلك الموضوع، وبشكل خاص في ضوء المناقشات التي دارت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

١١٧ - وأوضح المدير المعاون للبرنامج أن متابعة المؤتمر جارية على المستوى العالمي في فرق العمل الثلاث المشتركة بين الوكالات واللجنة التي ووفق عليها مؤخرا بشأن تمكين المرأة والنهوض بها و، على الصعيد الوطني، من خلال الأفرقة المخصصة لمواضيع معينة تحت قيادة المنسقين المقيمين. وفرق العمل المشتركة بين الوكالات في طور وضع مدخلات ملموسة مثل مبادئ توجيهية للمنسقين المقيمين. والأفرقة المعنية بمواضيع محددة على المستوى الوطني من شأنها أن تفضي في نهاية الأمر الى أنشطة تنفيذية منسقة أو مشتركة دعما لنتائج المؤتمر.

١١٨ - ويُنتظر القيام بمتابعة مشتركة بين الوكالات لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في إطار فرق العمل المشتركة بين الوكالات القائمة، والتي يمكن تكييف برامج عملها وفقا لنتائج المؤتمر. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بنشاط في التحضيرات للمؤتمر وكان قد أعار أمانته موظفين اثنين من موظفيه. وكان الأمين العام قد أشار في لجنة التنسيق الإدارية الى أن مؤتمر قمة الأغذية العالمي بوصفه مؤتمرا من مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة يجب أن يلقى دعما من المنظومة بأكملها في التحضير والمتابعة. وكان مدير البرنامج قد شارك في التوقيع مع المديرين التنفيذيين الآخرين للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات على بيان بشأن الأمن الغذائي العالمي موجه الى مكتب الفريق العامل لما بين الدورات التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، التي تقوم بالتحضير لمؤتمر قمة الأغذية العالمي.

١١٩ - وفيما يتعلق بتحقيق اللامركزية، بإمكان الممثلين المقيمين في الوقت الحاضر الموافقة على مبلغ يصل إلى مليون دولار لفرادى المشاريع أو البرامج. ويتم في إطار ترتيبات البرمجة اللاحقة، تعزيز اللامركزية المصحوبة بالمساءلة كما تشير الى ذلك المناقشات اللاحقة في المجلس التنفيذي. وهناك ٩ مراكز اختبار يجري فيها على سبيل التجربة تنفيذ درجة أعلى من اللامركزية قبل الأخذ بها على نطاق واسع في نهاية الأمر.

١٢٠ - وأخيرا، وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية، أشار مدير البرنامج المعاون إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية، وذلك بشكل متعدد الأطراف من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وكذلك بشكل ثنائي من خلال الأفرقة العاملة المشتركة. ويجري أيضا القيام بعمل تعاوني مع البنك الدولي في التحضيرات المشتركة للعودة إلى الحالة الطبيعية بعد النزاع في ليبيريا. وأكد مدير البرنامج المعاون أيضا أن تركيز النشاط البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنما هو تركيز على الوقاية في حالات الطوارئ والأزمات وتقديم المساعدة الإنمائية الملائمة أثناء الأزمات وعند العودة الى الحالة الطبيعية، وليس على الإغاثة. واستشهد بأمثلة المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج تنمية المناطق لإعادة إدماج الأشخاص المشردين، وذلك في بلدان ومناطق من بينها أوكرانيا وأمريكا الوسطى، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، وموزامبيق. ولاحظ أن مدير البرنامج كان قد حدد درجة عالية من الأولوية لمسألة التنسيق بين تعبئة الموارد لأغراض الإغاثة وتعبئة الموارد لأغراض التنمية. وبذلك الخصوص فإن عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية هام في الجمع بين وكالات التنمية والبنك الدولي، في حين أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تمثل أساسا الشركاء في

الإغاثة. وارتـُئي أن التبادل الصريح للمعلومات فيما بين هاتين المجموعتين يسهم في النظر المشترك في الأدوار وتعبئة الموارد، ويميـّز بين مختلف آليات جمع الأموال والدور الهام للمنسق المقيم في تعبئة الموارد على المستوى القطري.

١٢١ - وشكر نائب المدير التنفيذي (السياسة العامة والإدارة) الوفود على ما أبدته أثناء المناقشة من تعليقات ناقدة ولكن بناءة. وأخبر المجلس التنفيذي بما دار من نقاش حول نظام المنسقين المقيمين في الاجتماع الرفيع المستوى الأخير للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، استنادا إلى التعليقات التي قدّمتها لمدير البرنامج المنظمات الشريكة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. واتـُّفق على أن يـُجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحليلا للتعليقات الموحدة وأن يوزع النتائج ويتابع الأعمال. وفي المستقبل ستشارك الوكالات أيضا في عمليات تقييم أداء المنسقين المقيمين. وفي ذلك السياق أكد أيضا أن ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان الذين عـُيـّنوا حديثا سيعملون في إطار نظام المنسقين المقيمين الذي ما زال صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعمه دعما كليا.

١٢٢ - وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بفعالية النهج البرنامجي، شرح أن خبرات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال هذا النهج، الذي ما انفك يـُستخدم منذ عام ١٩٧٧ من خلال وضع البرامج القطرية، لا تزال مرضية وقد سهلت الاستخدام المترابط لأموال البرامج. وفيما يتعلق بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التنفيذ الوطني، أكد أن الصندوق يعتبر ذلك جهدا على صعيد المنظومة يسير بتشاور وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيسهم شركاء الصندوق في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتمثيلية والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات في التعليقات على المبادئ التوجيهية المنقحة. وسيواصل أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان جهوده لتعزيز بناء القدرات الوطنية في جميع الأنشطة البرنامجية الممولة من الصندوق، بما في ذلك التدريب على المستوى القطري.

١٢٣ - وأعرب نائب المدير التنفيذي (السياسة العامة والإدارة) عن موافقته على الشواغل التي مؤداها أن متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الرئيسية على المستوى الميداني تتطلب مزيدا من الجهود. وأشار إلى أن التغذية العكسية بالمعلومات من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان، تشير الى أن المبادئ التوجيهية لنظام المنسقين المقيمين بشأن تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تستخدم من خلال عمل هذه الأفرقة بإرشاد من المنسقين المقيمين في بلدان عديدة. وصندوق الأمم المتحدة للسكان ينتظر المزيد من التعليقات من مكاتبه القطرية لرصد استخدام المبادئ التوجيهية على مر الزمن. وردا على استفسار حول مذكرة الاستراتيجية القطرية، أكد أن المذكرة هي عملية استنباط رؤية انمائية مشتركة وأن الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات لا يقيم أية آليات موازية من خلال التقييم القطري المشترك.

١٢٤ - وفيما يتعلق بأهمية مجالس أو وحدات السكان الوطنية، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقييمات لهذه الآليات التنسيقية فرأى، فيما عدا في حالات استثنائية قليلة خاصة ببلدان محددة، أنها

مفيدة في وضع سياسات السكان وتنسيق المساعدة الخارجية. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام مثل هذه المؤسسات في توسيع عملها بما يتعدى قطاع السكان التقليدي في متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما فيما يتعلق بتعبئة الموارد فوافق على الحاجة إلى تكثيف جهود جمع الأموال. وذكر أن اختيار الدعوة كمجال من المجالات البرنامجية الأساسية لما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد زاد أنشطة إثارة الوعي على المستوى الميداني.

١٢٥ - وفيما يتعلق بالإسهام في الموئل الثاني الوشيك ومؤتمر قمة الأغذية العالمي، شرح أن الصندوق قد أعار موظفا تقنيا للمساعدة في الأعمال التحضيرية للموئل الثاني وكان قد شارك بنشاط في كافة الاجتماعات التحضيرية. وبالنسبة لمؤتمر قمة الأغذية العالمي كان الرؤساء التنفيذيون للمنظمات الشريكة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات قد أصدروا بيانا مشتركا لإبراز المسائل ذات الصلة بالأمن الغذائي التي ينبغي أن تلقى مزيدا من العناية في مشروع خطة العمل، ومنها مثلا مسائل الوصول الى الغذاء، والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة. وفيما يتعلق بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا، ذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان قد أثار موضوع غياب مسائل السكان عن الوثائق في الاجتماع الأخير للجنة التوجيهية بشأن المبادرة الخاصة. وبعد المناقشات، كانت اللجنة التوجيهية قد قررت إدراج موضوعي الوضع بين الجنسين والسكان كموضوعين شاملين لعدة مجالات في خطط التنفيذ وإدراج الصحة الإنجابية على وجه التحديد كعنصر مكون لإصلاح قطاع الصحة. وكانت لجنة التنسيق الإدارية قد أكدت هذا التفاهم الجديد في اجتماعها الذي عـُقد في نيسان/أبريل.

١٢٦ - وفيما يتعلق بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، رد نائب المدير التنفيذي (السياسة العامة والإدارة) بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان قد أبرم اتفاقا مع البنك الدولي ينص على تقاسم المعلومات التي تـُجمَّع تحضيرا للبرامج القطرية فيما بين المؤسسات بقصد تفادي أية ازدواجية في العمل وتوفير أساسٍ مشترك للأنشطة على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مشاريع مشتركة في بلدان عديدة. وأكد أنه على الرغم من عدم وجود اتفاقات رسمية تعقد مشاورات هامة بانتظام على جميع مستويات المؤسستين. وأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ما انفك يعمل بشكل وثيق طوال عقدين مع مصرف التنمية الآسيوي وأنه قد أبرم أيضا اتفاقا مع مصرف التنمية الأفريقي.

١٢٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير. واتـُّفق، بناء على اقتراح أحد الوفود، على أن تحال التقارير الحالية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن تكون لها، كمرفقات: (أ) مقتطفات من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان تتناول الجزء المشترك من الدورة الخاص بالبرنامج والصندوق؛ (ب) مقتطفات من التقرير المتعلق بالدورة السنوية للمجلس تتناول تنفيذ ترتيبات البرمجة؛ (ج) مقتطفات من التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٦ تتناول مسألة التقييم.

سادسا - تحقيق التناسق في عرض الميزانيات والحسابات

١٢٨ - قدمت مديرة الشؤون المالية وشؤون العاملين والادارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تحدثت بالنيابة عن كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق، تقريرا عن التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في مجال تحقيق التناسق في عرض ميزانياتها. وذكّرت الوفود بالتفاهم الذي لقي تأييدا واسع النطاق في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان والذي اعترف بأن تحقيق التناسق في الميزانيات، كوسيلة لتعزيز التفاهم وتحسين صنع القرار، يعني جعل الميزانيات أكثر تماثلا في المحتوى والعرض وفي المبادئ الأساسية المطبقة في إعداد الحسابات والميزانيات. وأوضحت أن التماثل لا يعني التطابق.

١٢٩ - وأشارت المديرة إلى أن العمل جارٍ على هذا الأساس. وقالت إن مجالات التركيز الحالية تتمثل فيما يلي: تقييم إمكانية تطبيق النهج المتكامل فيما يتعلق بالميزانية الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مؤخرا، لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتحديد الخط الفاصل بين أنشطة البرامج ودعم البرامج والتكاليف الادارية، وتحقيق التوافق بين أساليب العرض، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بأساليب العرض الخاصة باستخدام الموارد، وتحقيق التناسق بين تصنيفات الميزانيات، واعتماد مصطلحات مشتركة.

١٣٠ - وطلبت المديرة إلى المجلس التنفيذي المصادقة على الجدول الزمني الموضوع لتنفيذ الأعمال التي وافق عليها مؤخرا المجلس التنفيذي لليونيسيف في مقرره ١٦/١٩٩٦. ويتوخى ذلك الجدول الزمني تقديم تقرير مشترك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المقبلة التي ستُعقد في صيف عام ١٩٩٦، وتقرير مرحلي شفوي بالإضافة إلى ورقات عمل في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٦، وتقديم مقترحات أولية بشأن تحقيق التناسق إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ بعد عرض هذه المقترحات وإقرارها من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

١٣١ - وسيشمل التقرير المرحلي الشفوي المقدم الى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة العادية الثالثة ١٩٩٦، مقارنة بين عروض الميزانيات وتعاريف المصطلحات بالاضافة إلى الخطوات اللازمة لتحقيق مزيد من التناسق. وسيؤخذ في الاعتبار في المقترحات النهائية، المناقشات التي جرت في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وسيكون الهدف من ذلك هو استخدام المقترحات المتعلقة بتحقيق التناسق بمجرد موافقة المجلس التنفيذي عليها في عرض ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى أكبر حد ممكن. كما أبلغت المديرة المجلس أنه قد ووفق على عقد جلسة إحاطة ما بين الدورات بشأن موضوع تنسيق الميزانيات في أثناء المناقشة التي جرت في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن هذا الموضوع.

١٣٢ - وركّزت الوفود التي تحدث ممثلوها عقب إدلاء المديرة ببيانها على الأهمية الكبيرة التي تعلقها على تحقيق التناسق بين ميزانيات المنظمات الثلاث. وذكر عديد منهم أنهم أدركوا مدى صعوبة تحقيق هذا التناسق، ومع ذلك شعر البعض بأن العمل لم يجر بالسرعة التي كانوا يأملونها. وأعرب وفد عن موقف حكومته ومؤداه أنه إذا لم يتحقق التناسق، فإن ذلك سيؤثر تأثيرا ضارا على دعم حكومته للمنظمات المعنية. وتساءل بعض الوفود عما إذا كان الجدول الزمني المقترح واقعياً، بالنظر إلى تعقد الوضع. وأشار وفد واحد إلى أن جدول أعمال اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد وُضع بالفعل، وتساءل عما إذا كان من الممكن عمليا تقديم المقترحات من خلال هذه اللجنة.

١٣٣ - وقالت المديرة في ردها إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أصرا على إحاطة المجلس التنفيذي علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق التناسق في الميزانيات. وقد قُدِّم تقرير مرحلي مع ورقة عمل إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ قبل ذلك بستة أسابيع أي في آذار/مارس ١٩٩٦. وأن الفريق العامل المعني بتحقيق التناسق الذي شكّلته المنظمات الثلاث يركز الآن على إعداد مقترحاته الأولية بحيث تصبح جاهزة لتقديمها إلى المجلس في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٧، بعد عرضها على اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

١٣٤ - وأوضحت المديرة، يؤيدها في ذلك المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، أن إحدى الصعاب التي تجري مواجهتها تتمثل في أن اليونيسيف قد اعتمدت مؤخرا بيان ميزانيتها المتكامل الجديد الذي لا يغطي سوى ميزانيات المقر والمكاتب الإقليمية لا المكاتب القطرية. وأدى ذلك بالضرورة إلى إبطاء العملية. إلا أن كلا من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يعتقدان اعتقاداً جازماً بأنه ينبغي الالتزام بالجدول الزمني المقترح إذا أُريد تقديم عروض متناسقة للميزانيات لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وبالاضافة إلى ذلك، ولصالح تحقيق التناسق، ينبغي للمنظمات الثلاث جميعا أن تعمل وفق الجدول الزمني نفسه. وقد أعادت المديرة تأكيد أن التناسق لا يتطلب بالدقة تقديم نفس العروض. لكنه يعني أن الميزانيات ستكون متماثلة ويمكن المقارنة بينها، وشفافة، حسبما أوضحت الوفود أثناء المناقشات التي دارت في الدورة السنوية وفي الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦. وهذا هو أحد الأهداف التي التزمت المنظمات الثلاث التزاما صادقا بتحقيقها، وسيتيح لها الجدول الزمني المقترح تحقيقها فعلياً.

١٣٥ - واعترفت عدة وفود بالصعوبات التي تسببت فيها الميزانية المتكاملة الجديدة لليونيسيف. وأعرب وفدان عن اعتقادهما بأن الميزانية الجديدة تشكل في حد ذاتها تحسنا في عرض ميزانية هذه المنظمة. ومع ذلك، ركّز بعض الوفود على أنها لا تريد مزيدا من الصعوبات تؤدي إلى إرجاء التقدم وإرجاء تحقيق النتائج التي تشعر هذه الوفود جميعا أنها أساسية. وعلى أساس هذا الفهم، سيصبح في الامكان الموافقة على الجدول الزمني المقترح، على النحو المطلوب.

١٣٦ - ولهذا السبب، أشار المجلس التنفيذي مع التقدير إلى الالتزام الذي أعرب عنه كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان باتخاذ اجراءات متناسقة فيما يتعلق بالميزانية، وركّز

المجلس على أهمية وضع الاجراءات الجديدة في مكانها الصحيح بحيث تصبح نافذة المفعول فيما يتعلق بميزانيات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأكّد المجلس أيضا على أهمية تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق والشفافية والقابلية للمقارنة في الاجراءات التي ستطبق على منظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضا. ووافق المجلس على الجدول الزمني الذي قدمته المديرة، بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان كليهما، على النحو الوارد في الفقرة الثالثة أعلاه، والذي وافق المجلس التنفيذي لليونيسيف عليه فعليا.

١٣٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي لمدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تحقيق التناسق في عروض الميزانيات والحسابات، مع ما يتصل بذلك من تعليقات.

ثانيا - مقتطف من تقرير الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يتناول تنفيذ ترتيبات البرمجة

ثامنا - المسائل المتعلقة بدورات البرمجة

ألف - تنفيذ ترتيبات البرمجة اللاحقة

١٨٧ - عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج المذكرة المقدمة من مدير البرنامج عن تنفيذ ترتيبات البرمجة اللاحقة (DP/1996/21)، التي توضح كيفية تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. وأعرب عن ارتياح كبير للحوار البناء جدا الجاري حتى الآن مع أعضاء المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالبند.

١٨٨ - وعرض مدير البرنامج المساعد، في بيانه، بعض المجالات الرئيسية التي تمثل فيها الترتيبات الجديدة تغييرات بالقياس إلى الماضي: فالنظام يتيح مرونة أكثر، وتركيزا أكبر على نوعية البرامج؛ ويقوم على الأداء ويسند سلطة أكبر إلى المستوى القطري. ويجري تنقيح القواعد المتعلقة بالتنفيذ الوطني، والنهج البرنامجي والتمويل المشترك في سياق تطوير ترتيبات البرمجة الجديدة. ومن الخطوات الأخرى التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تقديم الارشاد التقني إلى المكاتب القطرية بشأن المجالات الموضوعية الرئيسية؛ وتعزيز التعاون مع الوكالات المتخصصة؛ وتوجيه شبكات الموارد إلى المجالات الموضوعية للتنمية البشرية المستدامة. ومن شأن تعديل شكل التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي عن استعراض الأنشطة القطرية أن يوفر تفاصيل عن الأنشطة البرنامجية المحددة وتحليلا للأثر الشامل لتدخل برنامج الأمم المتحدة الانمائي في التنمية في البلدان المعنية.

١٨٩ - وأبدى المدير المعاون للبرنامج تعليقات محددة على ثلاث فئات من فئات تخصيص الموارد: البرامج الاقليمية، والبلدان ذات الحالات الانمائية الخاصة، والموارد اللازمة لدعم المنسقين المقيمين.

١٩٠ - وتم توزيع دليل برمجة موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي (الجزء الثاني) على المجلس التنفيذي.

المناقشة

١٩١ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثنى العديد من المتكلمين على بيان المدير المعاون للبرنامج لتوضيحه المسائل المثارة سابقا. وتم تأكيد الحاجة إلى إدارة الصناديق الانمائية إدارة فعالة وكفؤة. ودعا أحد المتكلمين جميع المانحين إلى زيادة مساعدتهم الانمائية الرسمية زيادة ملموسة في المستقبل. ويجب استخدام الموارد التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي كحفاز يشجع المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين على المساهمة في برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وعلى ضوء ذلك، ينبغي للمبادئ التوجيهية أن تتضمن مزيدا من المعلومات عن الاستراتيجية والتدابير الملموسة التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في البرمجة القطرية.

البرمجة على الصعيد القطري (البندان ١-١-١ و١-١-٢)

١٩٢ - أكد العديد من الوفود على الدور المركزي للحكومات الوطنية في تصميم البرامج والموافقة عليها في بلدانها. والمبادئ التوجيهية المستكملة هي خطوة ايجابية في سبيل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الانمائي لترتيبات البرمجة اللاحقة، كما أن المرونة في تطبيقها على الحالات القطرية المختلفة جديرة بالترحيب. وطلب أحد الوفود مزيدا من الوقت لدراسة المبادئ التوجيهية قبل تأييدها، واقترح أن يكون إطار التعاون القطري بوصفه خطة وطنية متجليا على نحو أفضل في المبادئ التوجيهية. وقال وفد مراقب إنه لاحظ وجود تعقيد متزايد في عملية البرمجة لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي، التي تتسم بوثائق البرامج الجديدة، والهيئات الاشرافية الناشئة والعديد من حالات التقييم في سياق تناقص تخصيص الموارد.

١٩٣ - والتمس بعض المتكلمين إيضاحا لدور المذكرة الاستشارية في عملية البرمجة وأعربوا عن قلق إزاء امكانية التقليل من سلطة الحكومات الوطنية. وذكر متكلم آخر أن المشاورات المشار إليها في الفقرة ٥ (ب) من الوثيقة DP/1996/21 لم يسبق الاتفاق عليها وأن الاجراءات المذكورة في الفقرة ٥ (ج) التي دعيت فيها منظمات شتى إلى لجان تقدير البرامج المحلية لاستعراض إطار التعاون القطري، لا يمكن قبولها. وأشار أحد المتكلمين إلى أن بإمكان الحكومات المضي في إعداد البرامج القطرية وتحديد الاحتياجات والأولويات حتى قبل الفراغ من المذكرة الاستشارية. وأيدت وفود أخرى مشاركة المجتمع المدني في إعداد المذكرة الاستشارية وشجعت برنامج الأمم المتحدة الانمائي على إشراك تلك المنظمات قدر الامكان. بيد أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي التحلي بحياد صارم في اختيار المنظمات المدنية المناسبة التي سيتشاور معها. ورحبت بعض الوفود أيضا بمشاركة المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين في اللجنة الاستشارية البرنامجية المحلية، بينما طلبت وفود أخرى إيضاحا لدور اللجنة. وذكر أحد الوفود أنه لن يكون بإمكان حكومته إشراك المانحين المتعددي الأطراف أو الثنائيين الآخرين في إعداد واستعراض إطار التعاون القطري. وأكد أيضا الحاجة إلى الموافقة المسبَّقة للحكومات قبل تشكيل اللجان الاستشارية البرنامجية المحلية، التي ينبغي أن تتألف أساسا من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وموظفي الحكومة المضيفة.

١٩٤ - وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، أكد أحد الوفود الحاجة إلى استخدام النتائج بطريقة منتجة وأعرب عن أمله في أن تعنى التقارير بالنقد والتحليل. وأيد عدد من الوفود إصدار تقارير استعراضية عن بلد معين ما إلى المدير التنفيذي كل أربع سنوات لا على أساس كل سنتين كما هو متوخى في التقرير، بينما حبذ أحد الوفود استعراضات أكثر تواترا. وطـُرح سؤال حول ما إذا كان ينبغي أن تتسم التقارير بطابع موحد. وذكر وفد مراقب أن رصد نظام التقييم لتخصيص موارد اضافية رصد مسرف وأنه ينبغي إعادة النظر في المبادئ التوجيهية والاجراءات المتصلة بتخصيص الموارد بغية إلغاء الهيئات والاجراءات التي لا حاجة لها.

١٩٥ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان تخصيص نسبة ٦٠ في المائة من أساس الموارد التي تخصص مباشرة للبلدان من الموارد الأساسية يظل يسمح بمرونة الصندوق الأساسي.

البرمجة الاقليمية (البند ١-٢)

١٩٦ - طلبت بعض الوفود مزيدا من الايضاح عن دور اللجان الاقتصادية الاقليمية وكذلك عن إطار التعاون الاقليمي المشار إليه في الوثيقة DP/1996/21. وينبغي تفادي استعمال كلمة "استراتيجية". ولوحظ أنه يجب إحكام تركيز البرنامج الإقليمي كي ينصب على الأنشطة التي تجري بمزيد من الفعالية على الصعيد الاقليمي، مثل تلك الجارية في البيئة وفيروس نقص المناعة البشري/الايدز. وطرح أحد الوفود سؤالا هو كيف يمكن إدماج البعد الاقليمي في مذكرات الاستراتيجيات الاقليمية إذ أن المذكرات ليست عالمية.

البرمجة في البلدان التي تمر بحالات انمائية استثنائية (البند ١-١-٣)

١٩٧ - علقت الوفود تعليقا ايجابيا على المبادئ التوجيهية الموضوعة لاستخدام البند ١-١-٣. ورحب أحد الوفود، نيابة عن الآخرين، بالمبادرة إلى وضع المبادئ التوجيهية، وقال إن من المفيد أن يزيد برنامج الأمم المتحدة الانمائي من ايضاح نطاق الترتيبات الجديدة والتركيز الوارد على الوقاية والاصلاح بالقياس إلى أنشطة الإغاثة. وأشار الوفد إلى الأهمية المعلقة على متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية، وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناقشة المبادئ التوجيهية المقترحة الجديدة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمنشأة بهذا القرار، وخاصة الاقتراح الداعي إلى وضع أطر استراتيجية مشتركة للارشاد في تخصيص الموارد. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بعدئذ أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن نتائج المناقشات في سياق متابعة قرار المجلس. وبوجه خاص، يتعين ايضاح الاقتراح المتصل بتخصيص الموارد إذ أنه يتعلق بآليات التمويل القائمة، بما في ذلك عمليات النداءات الموحدة. واقترح أيضا أن تجري بين الوكالات مناقشة اقتراح برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتعزيز الوظيفة التنسيقية استجابة للأزمات المفاجئة. وأن التوسع في الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وطرح اقتراحات وخيارات بشأن دوره المحدد ومسؤولياته التشغيلية في حالات الطوارئ سيكون أمرا جديرا بالترحيب. وأكدت بعض الوفود على ضرورة تركيز برنامج الأمم المتحدة الانمائي على بعده الانمائي في حالات الطوارئ. وهذا يعني التركيز على الوقاية والتأهب للطوارئ كجزء منتظم من خطة التنمية وتعزيز الاستقرار والاستدامة في حالة ما بعد الطوارئ. واستجابة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في حالات الطوارئ هي جزء من إطار أوسع لنهج متكامل إزاء إدارة الأزمات. ولبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، من خلال دوره المركزي في التنمية ونظام المنسقين المقيمين، دور رئيسي يلعبه في الجمع بين فعاليات مختلفة. وبالنسبة لمدفوعات الأموال بموجب البند ١-١-٣، يتعين على برنامج الأمم المتحدة الانمائي النظر في دور الفعاليات المختلفة، بما في ذلك دوره هو ذاته، وتقييم الفعالية التي لديها أفضل قدرة على تنفيذ الأنشطة اللازمة.

١٩٨ - وإن استخدام الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة في وضع المبادئ التوجيهية أمر جدير بالترحيب. وينبغي تشجيع برنامج الأمم المتحدة الانمائي على العمل عن كثب مع الفعاليات الأخرى ذات الصلة، مثل البنك الدولي بشأن الاصلاح بعد حالات الطوارئ، أو مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التخطيط للطوارئ استجابة لحالات الأزمات التي لم يبت فيها. ويؤدي الممثل المقيم دورا هاما في تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة من خلال فريق إدارة الكوارث التابع للأمم المتحدة. وجرى الاعراب عن التأييد

للسلطة الممنوحة لتخصيص ما يصل إلى ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لدعم أنشطة الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ من جانب المنسق المقيم.

١٩٩ - ورحب مدير مكتب إدارة الشؤون الإنسانية في جنيف، نيابة عن وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإنسانية، بمبادرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تلبية حاجات البلدان التي تمر بحالات انمائية استثنائية على النحو المعروض في الوثيقة DP/1996/21. فهي مبادرة هامة وضرورية تقوم على الخبرة وتسلم بأنه يتعين توجيه الانتباه إلى الإصلاح والتنمية خلال الأزمات الإنسانية. وذكر أن وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإنسانية يقوم أيضا بدور منسق إغاثة الطوارئ، تساعده اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ولاحظ أن هذه اللجنة غير مذكورة في المبادئ التوجيهية. وأشار إلى الفقرة ٩ (أ)، فذكر أن الأطر الاستراتيجية، حسب افتراضه هو، تشمل برامج الإغاثة والانتعاش على السواء. وفي هذا الصدد، اقترح مناقشة المبادرة المتصلة بالاطار الاستراتيجي مع أعضاء اللجنة المذكورة لضمان وجود تعريف مناسب في أدوار ومسؤوليات الشركاء الإنسانيين والانمائيين. ومن المهم أيضا ضمان التمييز المفيد واللازم بين أنشطة الإغاثة والتنمية بغية استخدام مختلف آليات تعبئة الموارد بأنسب وأكفأ طريقة. وأكد كذلك على ضرورة توخي جميع الأطراف المعنيين الايضاح بشأن مسؤولياتهم ومناحي المساءلة عن تلك الأعمال.

الأنشطة العالمية والأقاليمية والخاصة (البند ١-٣)

٢٠٠ - طرحت أسئلة حول محتويات البرنامج العالمي. وأشار أحد الوفود إلى مكافحة استعمال المخدرات غير المشروعة كمجال يمكن شموله بالبرامج العالمية.

دعم نظام المنسقين المقيمين (البند ٣-١)

٢٠١ - أثير استفسار بشأن تمويل أنشطة الإعلام على الصعيد القطري في سياق نظام المنسقين المقيمين. وأعلن أحد الوفود تبرعا بمبلغ ٣ ملايين فرنك سويسري دعما لوظيفة المنسقين المقيمين.

ردود الأمانة

٢٠٢ - رحب مدير البرنامج المساعد بالاقتراحات الداعية إلى إجراء تحسينات في المبادئ التوجيهية لتنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة ورد على الأسئلة التي طرحتها الوفود. وأكد أهمية دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي للمجالات ذات الأولوية التي يتمتع فيها هذا البرنامج بميزة نسبية. وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يتقبل فكرة تقديم التقارير كل أربع سنوات عن الاستعراضات القطرية. وأكد أن الحوار المتوخى فيما يتعلق بإعداد المذكرات الاستشارية وبلجان تقدير البرامج المحلية، سيجري بمعرفة السلطات الوطنية التامة. وتؤدي المذكرة، وهي وثيقة داخلية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، دورا هاما جدا في عملية البرمجة من خلال ضمان المحافظة على الاتساق داخل البرنامج الانمائي والاستفادة من الخبرة المكتسبة والمعرفة المتاحة داخل البرنامج الانمائي استفادة كاملة. وعليه، لا تحاول المذكرة التقليل من إطار التعاون القطري والملكية الوطنية. وأوضح أن المبادئ التوجيهية لا تتطلب موافقة المجلس التنفيذي إذ إنها تشكل جزءا من

الإجراءات الداخلية للبرنامج الانمائي. بيد أن المبادئ التوجيهية، بوصفها "وثيقة حية"، ستصقل عبر الزمن، وبالتالي فإن تعليقات المجلس على المبادئ التوجيهية هي ذات قيمة كبيرة.

٢٠٣ - وفيما يتعلق باللجان الاقتصادية الاقليمية، ذكر أن لديها ولاية لتقديم خدمات استشارية إلى أعضاء المنطقة. ولا يعمل المستشارون العاديون والمستشارون الموظفون توظيفا خاصا إلا بناء على طلب بلد ذي برنامج. ويلتمس حوار بنّاء مع اللجان الاقليمية ودورها الهام في هذا المجال. ونهج الإطار الاقليمي هو أداة مفيدة بالنسبة إلى قضايا قطاعية معينة، ولكنه لا يمثل استراتيجية اقليمية للتنمية. وتركز المكاتب الاقليمية في البرنامج الانمائي على مشاريع المقترحات البرنامجية ثم تناقشها مع الشركاء في المنطقة. وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي، يخطط البرنامج الانمائي لتقديم إطار إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وسيجري النظر في مشكلة المخدرات غير المشروعة في التحضيرات للإطار العالمي.

٢٠٤ - وأكد مدير شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ التابعة لمكتب الدعم والخدمات بالأمم المتحدة على الدور الانمائي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، مشددا على أنه ليس منظمة إغاثة. وفضلا عن ذلك، فإن الدور الرئيسي للبرنامج الانمائي في التنسيق هو المساهمة في وضع نهج شمولي إزاء احتياجات البلدان التي تواجه أزمة وضمان التصدي للاحتياجات الانمائية كاستجابة متكاملة. وأشار إلى المناقشات المعقودة مع المنسقين المقيمين، وإدارة الشؤون الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في صياغة المبادئ التوجيهية، وأكد التزام البرنامج الانمائي بإجراء مزيد من المناقشات والايضاحات داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وخاصة حول الجوانب المتصلة بالتنسيق وتطوير إطار استراتيجي، بما في ذلك علاقته بآليات التمويل القائمة. ولاحظ أنه لئن كانت المبادئ التوجيهية لا تذكر هذه اللجنة بالتحديد، فإنها تشير إلى المشاركة الوثيقة لفريق إدارة الكوارث التابع للأمم المتحدة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، اللذين يعملان كامتداد تشغيلي للجنة المذكورة على الصعيد القطري. وردا على سؤال حول دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في استعادة الهياكل الأساسية، ذكر أن البرنامج الانمائي لا يعتزم أن يكون هناك ازدواج بين دوره ودور المؤسسات المالية الدولية، وهو لا يتوقع استخدام الموارد الأساسية لتقديم مساعدة رأسمالية للتعمير. بل يركز البرنامج الانمائي أساسا على توفير دراسات تقييمية وسابقة للاستثمار. وسيحافظ البرنامج الانمائي، في المساعدة على تزويد أنشطة الإصلاح ذات الصلة بموارد مشتركة التمويل، على دوره الراسخ في الاضطلاع بمشاريع صغيرة وإعادة إنشاء الهياكل الأساسية لدعم نقل السلع، فضلا عن الخدمات المتعلقة بالمياه، والمرافق الصحية والكهرباء، وذلك أساسا لتيسير إعادة توطين السكان المهجرين ودعم النشاط الاقتصادي المنتج.

خلاصة

٢٠٥ - شكر مدير البرنامج المجلس التنفيذي على تعليقاته وأكد له أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي سيتعاون مع شركائه، وخاصة بشأن البند ١-١-٣. ولا بد من بيان مجالات المسؤولية بوضوح لتأكيد الصلة

بين الإغاثة والتنمية. وفيما يتعلق بتنفيذ ترتيبات البرمجة فإن منحى المساءلة يعود إليه هو ثم إلى المجلس التنفيذي.

٢٠٦ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأنه نشأت تفاوتات صغيرة في تطبيق منهجية تخصيص الموارد المعتمدة في المقرر ٢٣/٩٥. والبرنامج الانمائي يقوم حاليا بالتعديلات اللازمة، وإن تكن طفيفة جدا، ويقيد ذلك على الاحتياطي غير المخصص، الذي أنشئ لهذا الغرض. أما المخصصات من الموارد للبلدان الأخرى فتظل كما هي. وأبلغ المجلس أيضا بأن توزيع الموارد الاقليمية (تحت البند ١-٢) على فرادى المناطق سيستند أساسا إلى النسب المئوية من الهدف القطري لتخصيص الموارد من الموارد الأساسية، بل سيراعي أيضا عدد البلدان في كل منطقة لأن ذلك ضروري لسلامة البرامج الاقليمية.

٢٠٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة مدير البرنامج عن المسائل المتصلة بدورات البرمجة (DP/1996/21) والتعليقات المبداة عليها.

ثالثا - مقتطف من تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم للسكان يتناول التقييم

ثاني عشر - التقييـــم

٢٠٠ - قدم مدير البرنامج تقريرا عن التطورات التي حدثت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦. وأشار إلى أنه قد عقدت اجتماعات إقليمية للممثلين المقيمين/المنسقين المقيمين لأفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وذكر أنه زار ١٢ بلدا تنفذ فيها برامج من بينها خمسة بلدان من دول الخليج وستة بلدان مانحة، وكانت زيارته للبلدان المانحة بهدف تعبئة موارد أساسية. وبذلت أيضا خلال الأشهر القليلة الماضية جهود لتطوير المبادئ التوجيهية الأساسية للبرمجة. وعقـــد اجتماع للإدارة العليا لمناقشة عملية إصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦. ومن بين التطورات الجديرة بالذكر بصفة خاصة وضع خطة عمل متكاملة للأمم المتحدة لمتابعة نتيجة مؤتمرات الأمم المتحدة وإطلاق مبادرة خاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها معنية بأفريقيا. واختتمت عملية إعادة تحديد المهام.

٢٠١ - وطلب مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي أن يدرس إمكانية ترشيد تواتر انعقاد اجتماعاته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وترشيد تشكيلها بحيث يمكن إجراء أكبر قدر ممكن من الحوار بشأن المسائل الفنية.

٢٠٢ - ورحبت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي عند عرضها لتقرير مدير البرنامج بشأن التقييم (DP/1996/14) بالفرصة المتاحة لمواصلة الحوار مع المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالدور الذي يؤديه التقييم في مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يصبح منظمة للتعلم أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة.

٢٠٣ - وأبرزت مديرة المكتب الإنجازات التي حققها المكتب والتحديات التي ستواجهه وأشارت على وجه الخصوص إلى التقييمات الاستراتيجية التي أجريت، ونشر الدروس المستفادة وتوقع إتاحة قاعدة بيانات مركزية في مجال التقييم للمكاتب القطرية بحلول نهاية عام ١٩٩٦. وستصدر كذلك مبادئ توجيهية جديدة للتقييم في عام ١٩٩٦. وأشارت إلى أن الامتثال ونطاق برنامج العمل لعام ١٩٩٦ يمثلان تحديين. وبالنسبة لمسألة الامتثال، يقترح المكتب تطبيق تدبيرين جديدين هما: تقديم تقرير سنوي عن الامتثال إلى المجلس التنفيذي والقيام في الخطة المشتركة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بتحديد البرنامج الكامل لإجراء التقييمات الإلزامية.

٢٠٤ - وسيواصل برنامج العمل المؤقت لمكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي في عام ١٩٩٦ تناول أهم المسائل الحيوية التي تغطي التقييمات الاستراتيجية فضلا عن التقييمات العادية، بما فيها تقييمات البرامج القطرية. وتناول البرنامج أيضا الأعمال المنهجية الهامة ومن بينها الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية الجديدة اللازمة للتحول إلى النهج البرنامجي وإلى الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة. وستنفذ عملية متكاملة للنهوض بأنشطة الرصد والتقييم والتخطيط. وثمة ابتكار رئيسي آخر يتمثل في الانتهاء من نظام تقييم الأداء وتأثير البرامج. كما تتضمن خطة العمل لعام ١٩٩٦ تنفيذ أنشطة لدعم تنمية القدرة الوطنية

على الرصد والتقييم ومواصلة التعاون بشأن التنسيق والقضايا الفنية الأخرى الناشئة عن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات مع مختلف الهيئات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات التي تتناول التقييم.

٢٠٥ - وخلصت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيصبح منظمة للتعلم خاضعة بقدر أكبر للمساءلة عن طريق تدعيم الصلات الدينامية القائمة بين التقييم والمبادرات الاستراتيجية الرئيسية التي غيرت من المنظمة وجعلتها منظمة معتمدة اعتمادا أكبر على المعارف.

٢٠٦ - ويتطلب تحقيق هذا التغير التزاما قويا من جانب الإدارة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالرصد والامتثال للتقييم والاستفادة من التغذية العكسية بالمعلومات.

٢٠٧ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لمدير البرنامج لحضوره وللمعلومات التي قدمها بشأن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبذولة منذ الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ وبصفة خاصة التطورات المتعلقة بعملية إصلاح المنظمة.

٢٠٨ - وشكر عدد كبير أيضا من المتكلمين مديرة المكتب على عرضها للتقرير والمعلومات التي قدمتها إلى المجلس التنفيذي التي شملت تقرير الامتثال للتقييم وخطة العمل المؤقتة المتعلقة بأنشطة التقييم في عام ١٩٩٦.

٢٠٩ - وأكدت المناقشات التي تلت ذلك على الأهمية التي يوليها أعضاء المجلس لمهمة الرصد والتقييم. وأكد بعض الأعضاء على مزايا الربط بين التقييم والتخطيط الاستراتيجي وأكدوا على أهمية الصلات القائمة بين التقييم وجودة الخدمات والمراقبة فضلا عن الأداء. وأقروا أيضا بالعمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البلدان التي تنفذ فيها برامج قطرية لزيادة قدرتها على التقييم. وأثنت عدة وفود على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين جودة التقييمات وجعل هذه المهمة مهمة ذات أولوية على نطاق المنظمة بأسرها.

٢١٠ - وردت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بشكل مباشر على القضايا والأسئلة المثارة. وشملت القضايا الرئيسية ما يلي: الثقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي؛ والامتثال؛ والإجراءات والمعايير المستخدمة في التقييم؛ وتقديم التقارير؛ ونشر الدروس المستخلصة وآليات التغذية العكسية بالمعلومات؛ وإدماج التقييم في الترتيبات الجديدة اللاحقة في مجال البرمجة؛ والتزام الإدارة العليا بالتقييم والرصد.

٢١١ - الثقة. أثار أحد الوفود مسألة ثقة البرنامج والبلدان المانحة في الأعمال التي يجري تنفيذها في مجال التقييم. وأثيرت خمس نقاط هي: (أ) دراسة مجالات التركيز في التقييمات؛ و (ب) كفاءة التقييمات؛

و (ج) استيعاب الدروس المستفادة؛ و (د) بناء ثقافة للتقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (هـ) إصدار معلومات عن النتائج.

٢١٢ - وحذر وفد آخر من أن طبيعة التعاون التقني تجعل من الصعب تقييم العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأن فكرة الآثار الناتجة معلقة على عوامل خارجية. وفي هذا السياق، يتعين دراسة مسألة الثقة وصلتها بالتوقعات الواضحة من جانب المانحين والبلدان التي تنفذ فيها برامج.

٢١٣ - وأشارت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي في ردها إلى المبادرات المختلفة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعرض الشواغل المتعلقة بالتقييم على المجلس التنفيذي ولزيادة الشفافية وللعمل في تعاون مع المنظمات الأخرى. واعترفت بأنه يلزم القيام بالمزيد من العمل لإقامة أنظمة تقدم معلومات كافية بشأن عملية التعلم.

٢١٤ - وشملت المعلومات المقدمة إلى المجلس التنفيذي ما يلي: التحليل الإحصائي الذي أعده مكتب التقييم المركزي السابق والذي يعرض على المجلس كل سنتين؛ والدراسة التي أجريت في عام ١٩٩٣ عن التغذية المرتدة التي أبرزت أن التقييم لا يولى اهتماما كافيا؛ وقيام مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بعرض الورقة المعنونة "إلقاء نظرة جديدة على التقييم" على المجلس في عام ١٩٩٥؛ وسلسلة منشورات مكتب التقييم والتخطيط المركزي عن الدروس المستفادة وإصدار تقرير الامتثال. وعلاوة على ذلك، أشارت المديرة إلى أن مكتب التخطيط والتقييم الاستراتيجي قد عمل في تعاون وثيق بشأن مسألتي التقييم والرصد مع المنظمات والبلدان الأخرى مثل وكالة التنمية الدولية السويدية ووكالة التنمية الدولية الكندية والنرويج وهولندا واليابان. وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رئاسة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات والفريق العامل المعني بالتنسيق. وفي إطار الترتيب الثلاثي، اشتركت منظمات أخرى في جميع التقييمات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الانمائي على مستوى البرامج والمشاريع. وتعاون مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي في أدائه لولايته المتعلقة ببناء القدرات في مجال الرصد والتقييم مع ٣٠ بلدا ناميا، ونشر المكتب دراسات عن أنظمة الرصد والتقييم في ١٧ بلدا.

٢١٥ - وأضافت مديرة المكتب أن التقييمات التي أجراها المكتب تفي بجميع المعايير المطلوبة فيما يتعلق بالاستقلالية. وردا على سؤال عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتعلم بقدر كاف من التقييمات، أعطت المديرة مثالا هو تقييم قطاع الطاقة، الذي وفرت التوصيات الصادرة عنه منطلقا لإعلان سياسة جديدة من جانب شعبة الطاقة المستدامة والبيئة. ويتولى المكتب اختيار المواضيع التي سيجري تقييمها بالتشاور مع الإدارة. وأجريت بعض التقييمات بتفويض من المجلس التنفيذي، ورحبت المديرة بالاقتراحات المتعلقة بإدراج التقييمات في برنامج العمل لعام ١٩٩٦.

٢١٦ - الامتثال. فيما يتعلق بالامتثال، رحب عدد كبير من المتكلمين بإصدار تقرير مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي عن هذا الموضوع بوصف ذلك خطوة نحو زيادة الشفافية في عملية الإبلاغ. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء الأسباب وراء عدم تحقق الامتثال التام وطلبت بعض الإيضاحات بشأن الفروق في معدلات الامتثال فيما بين المناطق المختلفة. وانصب التركيز على حالة منطقة أمريكا اللاتينية بسبب الانخفاض الحاد في معدل الامتثال بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩. وطلبت الوفود إيضاحا أيضا بشأن المنهجية المستخدمة في تصنيف المعلومات الإحصائية الواردة في تقرير الامتثال. وأشار أحد الوفود إلى التباين بين معدل الامتثال الإجمالي الوارد في التقرير (٥٢ في المائة) والرقم الوارد في التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات (٨٠ في المائة). واقترحت بعض الوفود مد نطاق إجراء التقييمات الالزامية ليشمل المشاريع التي تقل ميزانيتها عن مليون دولار.

٢١٧ - واعترفت مديرة المكتب بأن مستوى معدلات الامتثال الحالية لا يعتبر مقبولا. غير أن نظام رصد الامتثال قائم والمسألة المتبقية هي الإنفاذ. ولقد لفت إصدار تقرير الامتثال انتباه الإدارة العليا إلى هذه المشكلة، وتطالب حاليا الإدارة العليا المكاتب الإقليمية بتقديم تفسيرات بشأن معدلات امتثالها. وسيجري تناول هذه المسألة من خلال الخطة المشتركة وسيتعرض المديرون للمساءلة من خلال نظام استعراض تقييم الأداء.

٢١٨ - وأشارت المديرة إلى أن الانخفاض الحاد في معدل الامتثال في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة الواقعة بين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ تزامن مع وجود أرقام تخطيط إرشادية منخفضة للغاية في المنطقة في أعقاب التخفيض الكلي الذي حدث في بداية دورة البرمجة الخامسة وفسرت التخفيض بأنه يرجع إلى تغيير في الأولويات نحو تعبئة الموارد. وفسر التباين بين الرقمين الواردين في تقرير مجلس مراجعي الحسابات وتقرير الامتثال بأنه يرجع إلى أن الامتثال يؤخذ بأضيق معنى ممكن عند إعداد تقرير الامتثال. وأعلنت المديرة أن المكتب سيكون مستعدا لمناقشة تقرير الامتثال بتعمق مع أعضاء المجلس التنفيذي عقب الدورة.

٢١٩ - الاجراءات والمعايير المستخدمة في التقييم. أثير تساؤلان عن المعايير الموجودة على مستوى تصميم المشاريع/البرامج للتوفيق بين التقييمات وعن المعايير المستخدمة في اختيار تقييمات محددة. وأثار وفدان أيضا موضوع المعايير المتعلقة بقياس الآثار.

٢٢٠ - وردت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بأن تضمين المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة ومؤشرات بناء القدرات في جميع التقييمات الخاصة بالبرامج والمشاريع هو أمر إلزامي. وفيما يتعلق بالتقييمات الاستراتيجية فإن حسن التوقيت عامل حاسم في الاختيار. كما يتم قياس الآثار من خلال نظام تقييم آثار وأداء البرامج. ويجري المكتب دراسة بالاشتراك مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية بشأن الموضوع.

٢٢١ - الإبـــلاغ. توقعت الوفود أن يتيح نموذج الإبلاغ الجديد للمجلس التنفيذي أن يضع توجيها واضحا للسياسة العامة. ورأت بعض الوفود ضرورة توحيد الإبلاغ عن التقييم ليتضمن تقريرا سنويا ونتائج التقييم وتقريرا عن الامتثال وخطة العمل لإجراء التقييم، كما اقترحت وفود أخرى أن يتناول الإبلاغ القضايا المتعلقة بالتنفيذ. وطلب وفدان أن تدرج في التقرير دراسات إفرادية والإجراءات المتخذة بشأنها. وفيما يتعلق ببرنامج العمل لعام ١٩٩٦، اقترح وفدان إدراج تقييم خاص عن الأثر المترتب على عدم إمكانية التنبؤ بموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرامج الإنمائية للبلدان المستفيدة. وكان هناك توافق في الآراء على ضرورة تعزيز الحوار بين المجلس التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن موضوع الإبلاغ، واقترح وفدان أن يقدم مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي تقاريره مباشرة إلى المجلس التنفيذي بشأن التقييمات الرئيسية.

٢٢٢ - وأكدت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي مجددا، عند استعراضها للعدد المحتمل لمستويات الإبلاغ، حاجة المكتب الى تلقي توجيه واضح من المجلس التنفيذي حتى يقوم بإعداد تقرير سنوي يلبي التوقعات. وقالت إن توقيت تقديم التقرير في الدورة السنوية بدلا من الدورة الثانية سيتيح للمكتب إمكانية جمع معلومات أكثر اكتمالا. ووافقت المديرة كذلك على أن نتائج التقييم الاستراتيجي يمكن تقديمها للمجلس التنفيذي.

٢٢٣ - نشر الدروس المستفادة وآليات التغذية العكسية بالمعلومات. أكدت ثلاثة وفود على أهمية أن تتضمن آليات التغذية العكسية بالمعلومات الدروس المستفادة في مجال البرمجة. كما طلبت تفسيرا للعلاقة القائمة بين مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي والمكاتب الاقليمية والمكاتب القطرية والوكالات المنفذة والحكومات وعن الكيفية التي تعمل بها هذه الجهات سويا لتوفير خدمات التغذية المرتدة والدروس المستفادة. ومع إدراك أعضاء المجلس التنفيذي للتعقيدات التي تكتنف رصد إدراج التوصيات الواردة في التقييم في عمليتي البرمجة والتنفيذ، فقد شجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهده في ذلك المجال وعلى الاستمرار في تحسين آليات التغذية المرتدة. وقدمت بعض الوفود تساؤلات عن مدى توافر نتائج التقييم للبلدان المستفيدة.

٢٢٤ - وتعهدت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بتقديم معلومات مفصلة عن نظام التقييم اللامركزي داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأكدت فيما يتعلق بتوفير نتائج التقييم، أن قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، متاحة لجميع البلدان وأن قاعدة بيانات التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستكون متاحة لبلدان البرنامج بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقالت إنه بالإضافة الى ذلك ستكون الدروس المستفادة من التقييم متاحة على شبكة "انترنت".

٢٢٥ - إدماج الدروس المستفادة في ترتيبات البرمجة اللاحقة. أكدت وفود عدة على أهمية التقييم في إطار ترتيبات البرمجة اللاحقة.

٢٢٦ - التزام الادارة العليا بالتقييم والرصد. أكدت ثلاثة وفود أهمية الدور الحيوي الذي تقوم به الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضمان الاعتراف الملائم بعمليتي التقييم والرصد على جميع المستويات في المنظمة.

٢٢٧ - واقترح أحد الوفود أن تكون عمليتا التقييم والرصد هدفين رئيسيين في الخطة التنظيمية القادمة. ووجهت أسئلة الى مدير البرنامج بشأن التزام الإدارة العليا بعمليتي التقييم والرصد.

٢٢٨ - وأكد مدير البرنامج من جديد ثقته التامة في قدرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي على معالجة القضايا المطروحة وأكد التزامه بمعالجة أوجه القصور التي نبه إليها المجلس التنفيذي. وقال إن السعي سيتجه الى تحقيق أعلى مستويات الامتثال، كما سيتحمل الموظفون مسؤولية مباشرة. وستطبق أعلى معايير التقييم على الموارد الرئيسية وعلى التمويل المشترك، كما سيتم تعزيز آليات التغذية العكسية بالمعلومات لضمان تحقق آثار مباشرة من نتائج التقييم في مجالي البرمجة والسياسة العامة. وطلب مدير البرنامج من المجلس التنفيذي كذلك إعادة تأكيد الموقع والهيكل التنظيميين لمكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي، وذلك بالإبقاء على مهمتي التقييم والتخطيط الاستراتيجي معا.

٢٢٩ - وفيما يتعلق بموضوع ثقة المانحين، أكد مدير البرنامج أن جميع المؤسسات تواجه حاليا تحديا يقتضي منها أن تثبت فعاليتها وقدرتها على تحقيق النتائج المرجوة وأن التقييم هو أحد السبل لضمان تحقيق النتائج.

٢٣٠ - وأدلت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بملاحظات ختامية شكرت فيها المجلس التنفيذي على الأهمية التي يوليها للتقييم ورحبت بالفرصة التي أتيحت لإجراء حوار مستمر لتحسين نوعية التقييم داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩٦/٢٠ - تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يقر بأهمية التقييم والرصد بوصفهما آليتين توفران المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال التشغيل والأثر المترتب على الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لجميع المشتركين في أنشطة البرنامج ولجميع موظفي البرنامج والمجلس التنفيذي؛

٢ - يؤكد الأهمية الأساسية للتغذية العكسية بالمعلومات للدروس المستفادة من الرصد والتقييم في مجالي التخطيط والإدارة من أجل التحسين المستمر لنوعية ناتج المنظمة والحاجة إلى أن يصبح هذا المفهوم سائدا لدى جميع موظفيها؛

٣ - يطلب الى مدير البرنامج أن يكفل، في هذا الصدد، ومن خلال آلية الخطة التنظيمية، ترسيخ التقييم والرصد في صلب الثقافة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، عن طريق جملة أمور منها:

(أ) إبراز جانب المساءلة ومفهوم رصد وتقييم أداء الموظفين والأداء البرنامجي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي تدرك جميع شُعَبِه ما لهما من أهمية حيوية؛

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، وفي ضوء "المبادرات من أجل التغيير" وترتيبات البرمجة اللاحقة، باستعراض وتنقيح نظم ومعايير اختبار المواضيع للتقييم؛ ومعالجة مجالات للتركيز في تقييمات التنفيذ التشغيلي للبرنامج؛ وفرص إجراء تقييمات مشتركة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والاجراءات المطلوبة من موظفي البرنامج بما في ذلك التحديد الواضح للأهداف على جميع المستويات؛

(ج) ربط الامتثال لاجراءات الرصد والتقييم بنظم إدارة شؤون الموظفين والإبلاغ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) إبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج التقييمات الاستراتيجية.

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل لأعمال التقييم درجة الاستقلال اللازمة لإجراء تقييمات موضوعية؛ وأن يقدم تقريرا الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

- - - - -